A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/46/511
15 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

OCT 28 1991

الدورة السادسة والاربعون
البند ٩٦ من جدول الاعمال

المخدرات

العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٣
ثانيا - احترام المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها	٦ - ١٠	٤
ثالثا - تنسيق الانشطة ضمن منظومة الامم المتحدة	١١ - ١٥٥	٦
ألف - الامم المتحدة	١١ - ١٠٧	٦
١ - برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	١١ - ٥٤	٦
٢ - ادارة شؤون الاعلام التابعة للامم المتحدة	٥٥ - ٦٤	٢٠
٣ - فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية	٦٥ - ٧٣	٢٢
٤ - برنامج الامم المتحدة الانمائي	٧٤ - ٧٩	٢٥
٥ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٠ - ٨٥	٢٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٨٦ - ٩٠	٢٨
٧ - مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	٩١ - ٩٥	٣٠
٨ - معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية	٩٦-٩٩	٣٢
٩ - معهد الأمم المتحدة الاقليمي لبحوث الجريمة والقضاء	١٠٠-١٠٣	٣٤
١٠ - مركز التجارة الدولية الأونكتاد/الغات	١٠٤	٣٦
١١ - برنامج الأغذية العالمي	١٠٥-١٠٧	٣٦
باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة	١٠٨-١٥٥	٣٧
١ - منظمة العمل الدولية	١٠٨-١١٥	٣٧
٢ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	١١٦-١١٨	٤١
٣ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	١١٩-١٢٠	٤٢
٤ - منظمة الطيران المدني الدولي	١٢١-١٢٣	٤٦
٥ - منظمة الصحة العالمية	١٢٤-١٣٤	٤٧
٦ - الاتحاد البريدي العالمي	١٣٥-١٣٩	٥٠
٧ - المنظمة البحرية الدولية	١٤٠-١٤٤	٥١
٨ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٤٥-١٥٣	٥٢
٩ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	١٥٤-١٥٥	٥٥
رابعا - جهود الحكومات في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي	١٥٦-١٧٤	٥٧
المرفق - قائمة بالأهداف الواردة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات		٦٣

أولا - مقدمة

١ - استجابة لطلبات الدول الاعضاء المعرب عنها في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة ، يُطلب الى الامين العام أن يقدم عددا متزايدا من التقارير عن مختلف جوانب المراقبة الدولية للمخدرات . وفي الوقت الذي يُعترف فيه بالحاجة الى تقديم التقارير عن هذه الانشطة لابقاء الدول الاعضاء على علم بالتطورات ولتسهيل صياغة التوجيهات المتعلقة بالسياسات ، من الضروري أيضا تذكر القيود الحالية التي وضعتها الدول الاعضاء ذاتها فيما يتعلق بإعداد وثائق الجمعية العامة . وبناء عليه ، أولي انتباه الى الحاجة الى تبسيط التقارير المقدمة الى الجمعية العامة .

٢ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين عدة قرارات طلبت فيها من الامين العام إعداد تقرير عن مسائل مترابطة ، وجُمعت تلك التقارير في هذه الوثيقة . فيرد بالفرع الثاني من هذه الوثيقة التقرير المتعلق "باحترام المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي في مكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها" ، المطلوب في القرار ١٤٧/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . ويستجيب تحليل أنشطة مكافحة المخدرات على نطاق المنظومة الوارد في الفرع الثالث الى طلب رصد الانشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي الوارد في قراري الجمعية العامة د إ - ٢/١٧ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ و ١٤٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ويواصل التقليد الذي أرسته الجمعية العامة لاول مرة عام ١٩٧٩ في قرارها ١٧٧/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن الإبلاغ عن التعاون داخل منظومة الامم المتحدة في مكافحة اساءة استعمال المخدرات . ويرد في الفرع الرابع ، بصورة مستقلة ، تقرير عن الانشطة الحكومية التي تجرى في سياق برنامج العمل العالمي ووردت اشارة اليها أيضا ضمن القرار ١٤٨/٤٥ .

٣ - وسعيا لمواجهة الطابع المتعدد الاوجه والمعقد لاساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها اضطلع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبعض الوكالات المتخصصة والكيانات الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة بسلسلة واسعة من الانشطة والمشاريع . ويصف الفرع الثالث من هذه الوثيقة ، الذي قام على جمعه برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أساس المعلومات المقدمة من مختلف الكيانات والبرامج ، ما اضطلعت به الامم المتحدة من الانشطة المتصلة بمراقبة المخدرات في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وعمم النص كمشروع تقرير لاستعراضه في الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن التنسيق في مسائل

المراقبة الدولية لاساءة استعمال المخدرات الذي عقد في مقر المنظمة البحرية الدولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٤ - ووصفت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وهي الهيئة التعاهدية التي عهدت اليها الدول برصد الامتثال لمعاهدات مكافحة المخدرات ، في تقريرها لسنة ١٩٩٠ (E/INCB/1990/1) حالة اساءة استعمال المخدرات التي اضطلع في مواجهتها بهذه الانشطة . وأشارت الهيئة الى جملة أمور ، من بينها أن اساءة استعمال المخدرات زادت على مدى العقد الماضي بسرعة كبيرة تهدد بالخطر معظم البلدان ، وفي جميع قطاعات المجتمع تقريبا .

٥ - وتلاحظ أنشطة الزراعة والانتاج والاتجار غير المشروع في عدد متزايد من بلدان ومناطق العالم . وركزت الهيئة على أن هذه الانشطة غير المشروعة التي تقوم بها منظمات إجرامية ، بالعنف والفساد ، تقوض بصورة خطيرة استقرار البلدان وأمنها وتشوه اقتصاداتها . وأكدت الهيئة أن رد المجتمع الدولي على هذه الحالة يجب أن يكون قويا وشاملا ومبتكرا .

ثانيا - احترام المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

٦ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين القرار ١٤٧/٤٥ المعنون "احترام المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها" . وفي هذا القرار تشير الجمعية العامة بشكل خاص الى مبادئ سيادة الدول ، وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية . كما تشير الى مبادئ تساوي الشعوب في الحقوق ، وحق كل منها في تقرير مصيره ، وحق جميع الشعوب في أن تقرر بحرية وبدون تدخل خارجي مركزها السياسي وتواصل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي الوقت الذي تعيد فيه الجمعية العامة التاكيد على ضرورة تكثيف التعاون الدولي والعمل المتضافر بين الدول للتصدي لمشكلة اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ، فانها تطلب الى الدول "الامتناع عن استخدام هذه المسألة لتحقيق مآرب سياسية" ، وتؤكد أن مكافحة الاتجار بالمخدرات لا ينبغي اتخاذها مبررا لانتهاك المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

ويدعى الامين العام الى إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ المنصوص عليها في القرار ، في تقريره الى دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين . ويتضمن هذا الفرع تعليقات الامين العام عملا بالقرار ١٤٧/٤٥ .

٧ - وكما جاء في الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة (القرار د إ - ٣/١٧ ، المرفق) مع برنامج العمل العالمي ، فإن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها تهديد لاستقرار الدول وأمنها وسيادتها مما يقوض الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات . وتؤدي الحاجة الى مكافحة المخدرات الى تحويل للموارد من أولويات وطنية أخرى ، بما فيها الانشطة الإنمائية . وهكذا فإن الحرب التي تشنها الامم المتحدة على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها هي حرب من أجل احترام المبادئ الواردة في الميثاق وفي القانون الدولي على النحو المشار اليه في القرار ١٤٧/٤٥ ، وهي حرب أيضا لتحقيق الاغراض التي حددها الميثاق ولاسيما صون السلم والامن الدوليين وحل المشاكل الدولية من خلال التعاون الدولي .

٨ - وحدد المجتمع الدولي الاطار القانوني للتعاون الدولي في محاربة اساءة استعمال المخدرات عن طريق القيام تحت اشراف الامم المتحدة باعتماد المعاهدات الاساسية لمكافحة المخدرات : الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١[(١)] ، والاتفاقية ذاتها بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢[(٢)] ، واتفاقية المؤثرات العقلية[(٣)] ، واتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية[(٤)] (بدأ سريان الاتفاقية الاخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) . ويؤخذ على نطاق واسع بهذه المعاهدات : ففي ١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، كانت هناك ١٣١ دولة طرفا في الاتفاقية الوحيدة أو في الاتفاقية ذاتها بصيغتها المعدلة ، وكانت هناك ١٥١ دولة طرفا في اتفاقية ١٩٧١ وصدقت ٤٥ دولة على اتفاقية ١٩٨٨ أو انضمت اليها أو وافقت عليها . وتعكس نصوص هذه الاتفاقيات اتفاق الدول الاطراف سياديا على ايجاد التوازن المناسب بين الاحترام الواجب لسيادتها - المحمي بموجب كل من هذه المعاهدات بتحفظات تتعلق بالنظم الدستورية والقانونية والادارية للدول الاطراف - وبين شروط التعاون الدولي في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات .

٩ - وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات محكوم في أنشطته بأمور منها معاهدات مكافحة المخدرات وكذلك برنامج العمل العالمي . ويشير الاعلان السياسي الى المبادئ التوجيهية لمكافحة الامم المتحدة للمخدرات : سيادة الدول ، وتقاسم

المسؤولية بينها ؛ وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ؛ وتعزيز التعاون في ظروف متفق عليها بشكل متبادل من خلال آليات ثنائية ومتعددة الاطراف .

١٠ - وتنطبق هذه المبادئ على المساعدة الثنائية والاقليمية المقدمة من برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، ولاسيما الى المناطق والبلدان النامية ، لتمكينها من مكافحة مشاكل انتاج المخدرات والاتجار بها واساءة استعمالها . ولا تقدم المساعدات للبلدان إلا بناء على طلبها . وقد استحدث هذا البرنامج مخططا رئيسيا لبرامج مكافحة المخدرات يستتبع اجراء تحديد حسب البلدان أو المنطقة ذات الصلة لما يلي : (أ) مشاكل المخدرات في البلد أو المنطقة ؛ (ب) أنشطة مكافحة المخدرات الجاري الاضطلاع بها بالفعل ؛ (ج) الموارد المتاحة ؛ (د) الاحتياجات المقبلة . وبناء على طلب الحكومات يقدم برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المساعدة التقنية والمالية في مجال استحداث المخطط الرئيسي . وإلى جانب توفير اطار عملي لتنفيذ المشاريع ، فإن فترة المخطط الرئيسي هي تشجيع التنسيق التنفيذي فيما بين الحكومات المانحة والمتلقية وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

ثالثا - تنسيق الانشطة ضمن منظومة الامم المتحدة

ألف - الامم المتحدة

١ - برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١١ - قامت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية المكرسة لمسألة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بصورة غير مشروعة ، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، باعادة تأكيد اقتناعها بأنه ينبغي للامم المتحدة أن تكون البؤرة الاساسية للعمل المنسق في هذا الميدان وأن تلعب دورا معززا . وهكذا أصبح من الواضح بصورة متزايدة وجود حاجة ماسة الى رد معزز ومنسق للامم المتحدة على نطاق المنظومة على مشاكل إساءة استعمال المخدرات .

١٢ - وعقب الاستعراضات والدراسات التي قام بها الخبراء الحكوميين وتقرير الامين العام بشأن تعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة المخصص لمراقبة اساءة استعمال المخدرات ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين القرار ١٧٩/٤٥

المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يدعو الى انشاء برنامج جديد تابع للامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مسلمة بأن الابعاد الجديدة التي اتخذها خطر المخدرات تستلزم اتباع نهج يتسم بمزيد من الشمول والتكامل ازاء المكافحة الدولية للمخدرات واقامة هيكل أكثر كفاءة لتمكين الامم المتحدة من القيام بالدور الرئيسي المتعاظم اللازم لمواجهة هذا الخطر .

١٣ - وعملا بالقرار ١٧٩/٤٥ اتخذت عدة خطوات لتعزيز استجابة الامم المتحدة في هذا الميدان وإعادة تعزيز قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لاهتمامات الدول الاعضاء وولاياتها . وانشئ البرنامج الجديد عن طريق دمج شعبة المخدرات السابقة وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وصندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات . وترد عملية إعادة التشكيل بمزيد من التفصيل في تقرير منفصل الى الجمعية العامة (A/46/480) .

١٤ - وحددت في التقرير الحالي ، بقدر الإمكان ، الاجراءات المتخذة فيما يتصل بأي من الفصول الرئيسية الخمسة من خطة عمل الامم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات (E/1990/39 و Corr.1 و 2 و Add.1) التي أُعدت عام ١٩٩٠ كوسيلة لتعزيز استجابة الامم المتحدة على نطاق المنظومة . وتشير الفصول التي حددت إلى خطة العمل على نطاق المنظومة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات على النحو التالي : أولا - تعزيز نظام مراقبة العقاقير المشروعة ؛ ثانيا - منع وتقليل الطلب غير المشروع على المخدرات ؛ ثالثا - العلاج وإعادة التأهيل ؛ رابعا - القضاء على المعروض من المخدرات من مصادر غير مشروعة ؛ خامسا - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات . أما الاشارة الى أهداف محددة فتتعلق بالمخطط الشامل المتعدد التخصصات للانشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات المعتمد في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لعام ١٩٨٧[٥] . ولتسهيل الاطلاع على المراجع ، ترد في المرفق قائمة بأهداف المخطط الشامل المتعدد التخصصات وعددها ٣٥ هدفا .

١٥ - ويرد الدور التنسيقي لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بصورة واضحة مفصلة في القرار ١٧٩/٤٥ . وقد عين موظف أقدم برتبة وكيل الامين العام ليرأس البرنامج كأول مدير تنفيذي له اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩١ . وقد تمت عملية إعادة التشكيل في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، مع ادماج الوحدات السابقة ادماجا تاما في البرنامج . وأولي انتباه خاص الى الولاية الهامة المتعلقة بتحسين التنسيق وكشفت

الجهود المبذولة في اتجاه هذا التنسيق . وبموجب القرار ١٥/١٩٩١ دعت لجنة التنسيق الادارية المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى الاشتراك في أعمالها .

١٦ - ورأس المدير التنفيذي ، بصفته منسقا لجميع أنشطة الامم المتحدة المتصلة بمكافحة المخدرات ، اجتماعين مشتركين بين الوكالات بشأن التنسيق في مسائل مكافحة إساءة استعمال المخدرات (فيينا ، ١٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، ولندن ، ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) . ويتصل بالرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والبرامج وهو على صلة مباشرة بكبار المسؤولين المعنيين بالموضوع بقصد ضمان التنسيق والتكامل وعدم الازدواجية في الانشطة داخل منظومة الامم المتحدة .

١٧ - وسيكون من المهام الرئيسية لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تعبئة وكالات وبرامج وهيئات منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن المجتمع الدولي ، في مجال تركيز الاهتمام والخبرة والموارد على مكافحة اساءة استعمال المخدرات لضمان التنسيق اللازم . ولدى الدخول في عهد جديد من مكافحة اساءة استعمال المخدرات سيركز بشكل خاص على الهدف الرئيسي المتمثل في التنسيق البناء والمنتج في مجال تلبية رغبات الدول الاعضاء ومساعدتها على مواجهة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها على نحو أكثر فعالية .

١٨ - وضمانا لاستمرار حافز التنسيق أنشئت شعبة جديدة للتعاون بين المنظمات تابعة لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتعالج عدة اهتمامات فنية تتصل بولاية التنسيق الاساسية لجميع أنشطة الامم المتحدة لمراقبة المخدرات إعمالا لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ ، ولمساعدة المدير التنفيذي على النهوض بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية المشتركة في أنشطة مكافحة المخدرات خارج النظام الموحد للامم المتحدة ؛ ولتمثل البرنامج في إجراء الاتصالات ؛ والاضطلاع بدور القناة الرئيسية للاتصال بين برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية .

١٩ - ويجري تحديد مراكز تنسيق لمكافحة اساءة استعمال المخدرات في مختلف أنحاء منظومة الامم المتحدة ، كما يجري تجميع دليل لتسهيل تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق . وتجرى مشاورات تستهدف التخطيط المشترك للمشاريع وتنفيذها مع التركيز على النهج التنسيقي لتحقيق الاهداف المشتركة كما سيجري السعي الى تحقيق علاقات عمل مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة أوثق حتى مما هو قائم بالفعل .

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (١ تموز/يوليه ١٩٩٠-٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١) قُدمت خدمات الأمانة إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المخدرات والدورتين الثامنة والاربعين والتاسعة والاربعين للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، ولعدد من اجتماعات الأمم المتحدة الاخرى التي تناولت المسائل المتصلة بالمخدرات .

٣١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، أُنشئ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، ويرد أدناه تقرير عن أنشطته الفنية ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للولايات الواردة في برنامج العمل العالمي والفصول الرئيسية من خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاهداف التي يتضمنها المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات .

(أ) تعزيز نظام مراقبة المخدرات المشروعة

٣٢ - كما أكدت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها عن عام ١٩٩٠ ، فإن نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية ما زال يعمل بشكل مرض عموما . فتحويل اتجاه المخدرات من التجارة المشروعة إلى القنوات غير المشروعة مازال نادرا . إذ أدى التعاون الوثيق مع الحكومات إلى إحباط تحويل اتجاه كميات كبيرة من المؤثرات العقلية . إلا أن المراقبة والرصد الفعّاليين للتجارة الدولية في المواد الواردة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية المعقودة في عام ١٩٧١ مازالا يتطلبان اتخاذ اجراءات أحسن توقيتا من جانب البلدان التي تقوم بصنع تلك المواد وتصديرها فضلا عن بعض البلدان المستوردة .

٣٣ - وببدء نفاذ اتفاقية عام ١٩٨٨ مؤخرا ، شرعت حكومات كثيرة لتوها في تنفيذ تدابير ملائمة بغرض منع تحويل اتجاه المواد التي تُستخدم كثيرا في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بشكل غير مشروع ، وذلك على النحو الذي تقتضيه المادة ١٢ من تلك الاتفاقية . فقد أُنشئ مصرف للبيانات بشأن المعلومات التي تقدمها الحكومات عن المواد المضبوطة والحركة غير المشروعة للمواد الواردة في الجدولين الأول والثاني والمواد الاخرى المستخدمة في صنع المخدرات بشكل غير مشروع . وفي أيار/مايو ١٩٩١ ، قُدم ، لأول مرة إلى لجنة المخدرات ، تقرير عن تنفيذ المادة ١٢ . ولوحظ مع الارتياح أن عددا من الحكومات قد اتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ أحكام الاتفاقية بفعالية وأنها بادرت باجراء حوار فيما بينها بشأن التنسيق اللازم . وتم حث الجهات غير الأطراف على تطبيق المادة ١٢ بصفة مؤقتة ، ولاسيما باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية ملائمة . ومن أجل الوفاء بالمسؤوليات المنصوص عليها في المادة ١٢ فيما يتصل بامكانية تعديل

نطاق المراقبة ، يستلزم الأمر توفر خبرة فنية خاصة . ولذلك أنشئ فريق من الخبـــراء سيقع الاختيار من بينه على أعضاء أفرقة الخبراء الاستشارية المقبلة . وفي الفترة من ٢ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عقد اجتماع تحضيري لفريق الخبراء الاستشاري .

٣٤ - وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١ ، قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبـــة الدولية للمخدرات بتحليل التقارير السنوية عن عام ١٩٩٠ المقدمة من معظم الحكومـــات بشأن سير العمل فيما يتعلق بمعاهدات مكافحة المخدرات . ويتخذ برنامج المراقبـــة الدولية للمخدرات البيانات الواردة في التقارير السنوية أساسا لإصدار الوثائـــق التالية : (أ) موجز البيانات المتعلقة بالتدابير التشريعية والادارية والاجـــراءات الاجتماعية - الاقتصادية الواردة في الجزء ألف من التقارير السنوية ؛ (ب) قائمـــة بالسلطات الوطنية المخولة إصدار شهادات وأذونات لاستيراد وتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية ؛ (ج) قائمة بالصانعين الوطنيين الذين يؤذن لهم بصنع أو تحويل مخـــدرات أو مؤثرات عقلية محددة ؛ (د) بيانات محوسبة بشأن الكميات المضبوطة من المخـــدرات ومعلومات عن اتجاهات الإتجار غير المشروع بالمخدرات .

٣٥ - ومازالت المساعدة التقنية تقدم إلى الموظفين الوطنيين القائمين بـــإدارة مكافحة المخدرات من أجل تدريبهم على إجراء تقييم واقعي للمتطلبات من المخـــدرات المشروعة ، وبالدرجة الأولى عن طريق الحلقات الدراسية التدريبية الإقليمية أو برامج التدريب في مقر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . واستمر بنجـــاح تنفيذ برنامج تقديم المساعدة إلى بلدان غرب إفريقيا الذي بدأ في عام ١٩٨٩ . والهدف من البرنامج هو تحديث قوانين وأنظمة المستحضرات الصيدلية والمواءمة بينها فـــي البلدان المعنية . وإذا توفرت الموارد ، يمكن الاضطلاع ببرنامج مماثل في أجزاء أخرى من قارة افريقيا .

٣٦ - ومن أجل تيسير تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ ، وضع مختبر برنامـــج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات موجزا للمعلومات التقنية المتعلقة بالمواد الكيميائية المشمولة بالجداول فضلا عن المواد الكيميائية المقترح ادراجها فـــي الجداول مستقبلا . وبالإضافة إلى ذلك ، أُدرجت في المنهج التدريبي العادي للاخصائيين الكيميائيين في المختبرات الوطنية معارف بشأن السلائف الكيميائية المشمولـــة بالجداول . وقد بدأ العمل في وضع مبادئ توجيهية عملية لدور الاخصائيين الكيميائيين ومختبرات الطب الشرعي في تشغيل الأجهزة المختصة بإنفاذ القوانين ضد المختبـــرات السرية . وتمشيا مع الهدف ١١ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات والفقرتين ٤٧ و ٥٠

من برنامج العمل العالمي ، قدم مختبر برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المساعدة إلى إدارة تنظيم العقاقير وسياساتها بمنظمة الصحة العالمية وإلى برنامج مكافحة إساءة استعمال المواد فيما يتصل بمختبرات مراقبة نوعية المخدرات . ومن أجل مساعدة السلطات الوطنية لمراقبة المستحضرات الصيدلية والمخدرات ، بدأ التحضير للطبعة الجديدة من المعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية .

(ب) منع وتخفيض الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية

٢٧ - تمشيا مع الهدف ١ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات فيما يتصل بتقييم مدى إساءة استعمال المخدرات وتعاطيها ، استمر العمل في وضع إجراءات لجمع معلومات عن طبيعة إساءة استعمال المخدرات ونطاقها وأنماطها . وفي تموز/يوليه و آب/أغسطس ١٩٩٠ ، جُرّب ميدانيا استبيان وضعه فريق للخبراء ، وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ اجتمع فريق للخبراء لاستعراض النتائج والتقدم بتوصيات بشأن شكل الاستبيان مستقبلا . وقررت لجنة المخدرات قبول هذا الاستبيان الجديد ليحل محل الجزء باء من استبيان التقارير السنوية ، الذي يرسله برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى جميع الحكومات . وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في سبيله إلى حوسبة وشائقه للسنوات الخمس الماضية في هذا المجال لتصبح أساسا للنظام الدولي لتقييم مدى إساءة استعمال المخدرات .

٢٨ - وبعد طلب الجمعية العامة ، أُرسل استبيان إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية يلتمس منها تحديد مدى قدرتها على الوفاء بالاهداف السبعة الاولى من المخطط الشامل المتعدد التخصصات . وقد قدم تقرير عن هذا التطور إلى لجنة المخدرات في عام ١٩٩١ .

٢٩ - وسعيا إلى تحقيق الهدف ٢ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، واصل برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جمع المواد ذات الصلة المتاحة على نطاق العالم في مجال تقييم مدى إساءة استعمال المخدرات ، من أجل استخدامها في وضع استراتيجية شاملة للتقييم فيما يتعلق بتنظيم شبكة شاملة لجمع وتقييم البيانات .

٣٠ - واستجابة للهدف ٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، اضطلع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بمجموعة متنوعة من الانشطة بالتعاون مع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية . ويجري حاليا إنجاز دليل

عالمي للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال مراقبة إساءة استعمال المخدرات ، وذلك بالتعاون مع لجنة المنظمات غير الحكومية بفيينا .

٣١ - وفي سياق الهدف ٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، ما زالت "الرسالة الاعلامية" ، التي تصدر في المعتاد ست مرات سنويا ، توفر تقارير عن التطورات الرئيسية المتصلة بمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي . كما أُقيمت معارض تبرز جوانب برنامج الامم المتحدة الجديد للمراقبة الدولية للمخدرات وتاريخ الجهاز الدولي لمراقبة المخدرات ، خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المخدرات وبمناسبة اليوم الدولي الرابع لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١) . ويوجد في منطقة خاصة بمركز فيينا الدولي معرض دائم يصور الانشطة الجارية لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، حيث يشاهده نحو ٠٠٠ ٧٠ زائر سنويا .

٣٢ - وتنفيذا للهدف ٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، إحتل برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مركز الصدارة في الانشطة الترويجية للاحتفال باليوم الدولي الرابع . فقد أُعدت ووزعت على نطاق العالم مجموعات مواد اعلامية تتضمن رسالة الامين العام ، والمواد المتصلة بمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي . وقام المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة برئاسة احتفال خاص شارك فيه ممثلون من البعثات الدائمة لدى مكتب الامم المتحدة في فيينا والحكومة النمساوية . وتلقت جميع مراكز ودوائر الامم المتحدة للإعلام مواد إعلامية بمناسبة اليوم الدولي . ونُظّمت في مقر الامم المتحدة وفي عدد من العواصم برامج خاصة إحتفالا باليوم الدولي . وعملا بالهدفين ٣ و ٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، واصلت مكتبة الافلام/شرائط الفيديو الاستجابة لعدد متزايد من الطلبات المقدمة من الحكومات والمنظمات والجامعات والجماعات والافراد للحصول على خدمات في هذا الشأن . وتتاح مواد سمعية/بصرية على أساس مستمر للمساعدة في برامج التدريب وحملات توعية الجمهور وغير ذلك من الانشطة الرامية إلى توفير فهم أكبر لمخاطر إساءة استعمال المخدرات والتدابير المضادة التي يمكن اتخاذها ، فضلا عن البرامج التثقيفية الوقائية .

٣٣ - وتنفيذا للهدف ٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، ومساعدةً للمختبرات الوطنية للمخدرات العاملة في أنشطة الحد من الطلب ، واصل مختبر برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وضع الاساليب الموصى بها لاختبار السوائل في الجسم . وقد وقع الاختيار على تلك الاساليب في عام ١٩٩٠ بالنسبة للكوكايين

ومشتقات الامفيتامين . كما استمر العمل في جمع وتوزيع المعايير المرجعية المتصلة بعناصر التمثيل الغذائي . واستكمالا للمساعدة المقدمة في هذا المجال ، قُدّمت زمالات في تقنيات اختبار السوائل في الجسم إلى أربعة من الزملاء (إثنان من كل من الهند وجمهورية تنزانيا المتحدة) في ثلاثة من المختبرات المتعاونة .

٣٤ - ويجري حاليا الاحتفال بعقد الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (١٩٩٠-٢٠٠٠) الذي أعلنته الجمعية العامة (القرار دإ - ٢/١٧ ، المرفق ، الإعلان السياسي) ليكون فترة تُكرس لاتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية ودولية فعالة ومطردة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي . وقد عُين منسق لعقد الامم المتحدة من أجل دعم الانشطة المضطلع بها ورصدها وتقديم تقارير بشأنها .

٣٥ - وفيما يتعلق بالهدف ٧ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، أرسل برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مواد إعلامية ومنشورات بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث ووسائط الإعلام الجماهيري والى الجمهور عموما . وقد أجرى كبار موظفي برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات العديد من المقابلات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية .

٣٦ - وفي بعض البلدان ، يمنح برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أولوية للمشاريع الوطنية للحد من الطلب ، لا سيما في ميدان التثقيف الوقائي . وقد دخلت تلك المشاريع طور التشغيل حاليا في ترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وغرينادا وغيانا وكوراكاو . وفي عام ١٩٩٠ ، أُنجزت في تايلند ثلاثة مشاريع في ميدان الحد من الطلب . كما واصل برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات دعم أنشطة الحد من الطلب بين اللاجئين الافغان في باكستان فضلا عن مشروع في ميدان علم الاوبئة ومعالجة الإتكال على المخدرات في منطقة كابول . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بدأ في باكستان مشروع متكامل للحد من الطلب مدته خمس سنوات بما قيمته ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

(ج) <u>القضاء على المعروض من المخدرات من المصادر غير المشروعة</u>

٣٧ - استأثر تطوير المبادرات دون الإقليمية في المجالات التي تكون فيها مشاكل المخدرات خطيرة ومعقدة ، بالاولوية فيما يتعلق بانشطة برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال القضاء على العرض غير المشروع . وهذا التوجه

يتمشى مع الولاية المحددة المنبثقة عن برنامج العمل العالمي ، التي تشجع الاستراتيجيات دون الاقليمية .

٣٨ - واتخذ برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إجراءات لتنفيذ هذه الولاية في المجالات ذات الاولوية في الانديز وجنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا ، وفي المنطقة التي يمر فيها ما يسمى "طريق البلقان" . وفي الوقت نفسه ، قام برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بتكثيف المساعدة التي يقدمها إلى البلدان في افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي لتمكينها من التصدي بمزيد من الفعالية للمشاكل المتعاظمة المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات والإتجار بها .

٣٩ - وجنبا إلى جنب مع هذه الجهود ، عمل برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أيضا على توسيع المساعدة التشغيلية التي يقدمها إلى البلدان كل على حدة في جميع مناطق العالم النامي عن طريق مشاريع محددة متعددة القطاعات ؛ ففي عام ١٩٩١ ، تبلغ ميزانية برنامج الامم المتحدة المخصصة للانشطة التنفيذية ٧١ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، تشمل ما يربو على ١٥٠ مشروعا في نحو ٧٠ بلدا . ويُكرس نحو ٣٤ في المائة حاليا لمساعدة البلدان النامية عن طريق مجموعة واسعة التنوع من التدابير الوقائية والتأهيلية . وهناك ٢٢ في المائة أخرى تكرس لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات النظم المختصة بإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية على معالجة مشاكل الاتجار بالمخدرات . وتوجه النسبة المتبقية البالغة ٤٦ في المائة لمراقبة إنتاج المخدرات ، وبالدرجة الأولى في ميدان التنمية الريفية/الاستعاضة عن الدخل . أما ما يتبقى ، وهو نحو ٨ في المائة ، فيخصص لتكاليف الادارة والموظفين وتطوير البرامج .

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تعززت جهود التقييم لتقدير مدى انجاز البرامج المختلفة التابعة لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وللتحقق ، وهو الاهم ، من أثرها في بلوغ أهداف مكافحة المخدرات . فبرنامج التقييم لهذا العام يتطلب تقدير ٣٢ من المشاريع الجارية والمُنجزَة ، مع إيلاء الاهتمام الرئيسي لإجراء استعراض لعدة برامج كبيرة في دول الانديز . كما بدأت ، بالتعاون مع اتفاق قرطاجنة ، مرحلة ثانية لتقديم المساعدة في سبيل وضع خطة عمل اقليمية للاستعاضة عن زراعة الكوكا غير المشروعة في منطقة الانديز . وسيضطلع بهذه المرحلة فريق من الخبراء سيتولى دراسة التدابير الكفيلة بتوفير فرص أوسع للتجارة والاستثمار من أجل تأمين فرص الوصول إلى الأسواق الدولية لمنتجات المحاصيل البديلة . كما قدمت

منحة إلى برلمان الانديز في أوائل عام ١٩٩١ لدعم الاعمال التي يضطلع بها بشأن المواءمة بين التشريعات المتصلة بالمخدرات في منطقة الانديز .

٤١ - وفي عام ١٩٩١ ، بدأ في كولومبيا برنامج جديد متعدد القطاعات بمبلغ ٣٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة . ويشمل هذا البرنامج أربعة مشاريع جديدة للتنمية الريفية/الاستعاضة عن الدخل في المناطق المنتجة للكوكا ، وبرنامجا إنمائيا ووقائيا رئيسيا لمدينة ميدايين فضلا عن عدة برامج وقائية أخرى على الصعيدين الوطني والمحلي . وفي بوليفيا ، واصل برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تنفيذ برامج التنمية الريفية والتنويع الزراعي في مناطق زراعة الكوكا مع إيلاء اهتمام رئيسي لمنطقة التشاباريين دعما للبرنامج الحكومي لاستئصال الكوكا . وفضلا عن ذلك ، بدأ مشروعان جديدان في أواخر عام ١٩٩٠ لمساعدة الحكومة في إنشاء محاكم مخصصة لمكافحة المخدرات وفي اقامة أنشطة لمكافحة المخدرات لأطفال الشوارع في لاباز .

٤٢ - وفي بيرو ، استمرت العقبات التي تواجه أعمال برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نتيجة لصعوبة الحالة الامنية . ومع ذلك ، استمرت الانشطة المتعلقة بمشروعي تنمية المناطق الريفية في المناطق الرئيسية المنتجة للكوكا في "كويلابمبا" وفي وادي "غوالاغا" الاعلى . وبدأت في أوائل عام ١٩٩١ حملة ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وهي حملة موجّهة إلى الشباب ذوي الخلفيات الاجتماعية المحرومة . وفي أواسط عام ١٩٩١ ، دعي برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، بناء على طلب الحكومة البيروية ، إلى التعاون في المساعدة لتنفيذ الاتفاقات التي تعقد بين السلطات البيروية والمزارعين الذين يزرعون الكوكا لإيجاد بدائل . كذلك فإنه يجري تنفيذ برامج في إكوادور والبرازيل وشيلي وكوستاريكا والمكسيك بتمويل من البرنامج .

٤٣ - وتماشيا مع الاستراتيجية دون الإقليمية التي يتبعها برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، يجري البرنامج مشاورات مكثفة في تايلند والصين وميانمار بغية تحديد إجراءات تعاونية من أجل التغلب على مشكلات إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استخدامها في المنطقة . وقد رأس المدير التنفيذي بعثة أوفدت إلى بكين ومقاطعة إيونان في أيار/مايو ١٩٩١ . وقد أدّت المناقشات التي أجريت مع حكومة الصين ووفد زائر عن حكومة ميانمار إلى عقد اتفاقات بشأن التفاصيل المختلفة لمشروع دون إقليمي مقترح يدعمه البرنامج ويتعلق بالحدود بين الصين وميانمار . واستنادا إلى هذه الاتفاقات ، يجري وضع برنامج مشترك بين الصين وميانمار ، وهو

برنامج ينطوي على تنمية المناطق الريفية/إيجاد أنشطة بديلة مدرّة للدخل في ميانمار وجهود تعاونية ذات صلة بمجال المنع . كذلك فإن الاجتماعات التي عقدت في تشيانغ ماي في وقت سابق من العام نفسه قد أدّت إلى وضع برنامج مماثل على امتداد الحدود بين تايلند وميانمار وهو برنامج سينطوي على التعاون بين الحكومتين مع قيام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بتقديم المساعدة في هذا المجال .

٤٤ - وقد أجري في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تقييم متعمق للبرنامج المشترك للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بين صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وميانمار بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وأوصت البعثة بتقديم مزيد من المساعدة في إطار الخطط التي وضعتها الحكومة لتنمية المناطق الحدودية والاستراتيجية دون الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وقد تواصلت الجهود المبذولة للقضاء على الإنتاج غير المشروع للأفيون في شمالي تايلند ، من خلال مشروعين جاريين لتنمية المناطق المرتفعة ، وذلك بقيمة إجمالية ، قدرها ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وجرى تنفيذ الأنشطة التحضيرية لمشروع جديد . ومشروع التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي المرتفعة (٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) في مناطق زراعة خشخاش الأفيون في مقاطعة فيينتيان بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدأ تشغيله بالكامل في عام ١٩٩٠ . وفي العام نفسه ، تم التوصل إلى اتفاق للقيام ، بمشاركة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، بتنفيذ مشروع إنمائي زراعي في مقاطعة زيانغ جوانغ بهدف القضاء على زراعة خشخاش الأفيون . ويجري أيضا تنفيذ مشاريع في سري لانكا والصين وماليزيا والهند بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

٤٥ - وقد لعب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات دورا رئيسيا في إعداد وتنظيم اجتماع كبار الموظفين المعنيين بمسائل تعاطي العقاقير المخدرة في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في طوكيو برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في شباط/فبراير ١٩٩١ . وقد جمع الاجتماع بين موظفين مسؤولين من جميع البلدان الأعضاء في تلك اللجنة ، بما فيها جزر المحيط الهادئ ، بالإضافة إلى العديد من البلدان الرئيسية التي تقدم منحا للبرنامج . وقد أيّد الاجتماع ، بشدة ، الاستراتيجية دون الإقليمية لبرنامج المراقبة الدولية .

٤٦ - وواصل برنامج المراقبة الدولية مشاركته النشطة في أعمال المنسق لبرامج الأمم المتحدة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان . ويجري تنفيذ مشروع من أجل "إصلاح

وتعمير المناطق الريفية" ، بمبلغ أولي قدره ١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، في عدد من مناطق زراعة الافيون في البلد . وفي باكستان ، كان التقييم الذي أجري في تموز/يوليه ١٩٩٠ لمشروع منطقة "دير" الإنمائي البالغة قيمته ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقييما إيجابيا ، ويجري الإعداد لمرحلة ثانية للمشروع مدتها خمس سنوات بحيث يبدأ المشروع في التاريخ المقترح وهو تموز/يوليه ١٩٩٢ .

٤٧ - وكان النشاط الرئيسي للقضاء على المصادر غير المشروعة للمخدرات في افريقيا يتمثل في مشروع تجريبي إنمائي متكامل وكبير للتنمية الريفية في شمالي المغرب ، وهو مشروع يهدف إلى الاستعاضة عن زراعة القنب بزراعات أخرى . وقد ذكرت بعثة للتقييم أوفدت في عام ١٩٩١ أن المشروع قد نجح في إيجاد أنشطة زراعية جديدة ، وهي أنشطة تركز بصفة خاصة على الماشية وأشجار الفواكه ، وأسهم في تطوير الهيكل الاساسي ، وتحسين الخدمات الصحية والانشطة الإنمائية الريفية المتكاملة الاخرى في المناطق المعنية . وقد طلبت الحكومة توسيع نطاق المشروع ويجري الآن التفاوض بشأن برنامج للمتابعة .

منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

٤٨ - استمرت الدول الاعضاء في تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين في منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وبصفة خاصة ، جرى تقديم الخدمات الفنية والدعم إلى الشبكة العالمية للاجتماعات وذلك من أجل تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة تنسيق الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وقد شملت هذه الشبكة اللجنة الفرعية المعنية بحل المسائل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات في الشرقين الاوسط والادنى واجتماعات رؤساء الاجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات لافريقيا ، وآسيا والمحيط الهادئ ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وكذلك لأوروبا لأول مرة في عام ١٩٩٠ . وباتباع نهج جديد في تحديد المسائل الاكثر إلحاحا التي تواجه إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في كل منطقة ، وإنشاء أفرقة عمل غير رسمية لاقتراح الحلول مع استعراض التقدم المحرز في الاجتماعات التالية ، جذبت هذه الاجتماعات مشاركة من جانب الدول والافراد أكبر من المشاركة التي كانت في الاعوام السابقة .

٤٩ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٤ ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، عُقد فريق خبراء حكومي دولي لدراسة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار

غير المشروع بالمخدرات ، وأكمل الفريق أعماله في اجتماعين في صيف عام ١٩٩٠ . وفي مجال التدريب على إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات ، قدم اجتماع استشاري للخبراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ المساعدة في استكمال "كتيب الامم المتحدة للتدريب في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات" وهو كتيب جديد ويعد جزءا أساسيا من البرنامج التدريبي الطويل الاجل والشامل الذي يجري استكماله باستمرار في هذا المجال والذي دعي إلى إنشائه بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٨٨ . ولايزال يجري اتباع استراتيجية دولية للتدريب في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات وذلك باشتراك المنظمات الدولية والإقليمية الاخرى والدول المانحة التي تقدم هذا التدريب بنشاط . والعمل مستمر في إدخال نظام الحاسبات الالكترونية بالنسبة للبيانات المتعلقة بمصادرة المخدرات وبالاتجاهات السائدة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٥٠ - وقد استمر خلال الفترة قيد الاستعراض توسيع نطاق برنامج المساعدة العلمية والتقنية الذي يهدف إلى منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وهو يشمل الآن جميع المناطق الرئيسية في العالم . وهناك مشاريع محددة للمساعدة جارية ، أو وضعت خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ ، لافريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ولدول أعضاء كبيرة مثل الصين والهند . وبالإضافة إلى هذا أجري استعراض على نطاق العالم لحالة هذا البرنامج من أجل تحديد الثغرات الموجودة في التغطية الجغرافية وكي يكون ذلك الاستعراض بمثابة دليل للمساعدة المقبلة . وجرى تقديم معدات ومواد المختبرات إلى المختبرات الوطنية في الأرجنتين وباكستان وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وسيراليون وشيلي والصين وغابون وغامبيا ومالي وماليزيا ومصر وموريشيوس والهند . وجرى تقديم معلومات علمية للعديد من المختبرات في جميع أنحاء العالم .

٥١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، تلقى تسعة زملاء من اثيوبيا وألبانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسودان وغانا ونيجيريا ويوغوسلافيا واليمن تدريبا أساسيا مدته ثلاثة أشهر في المختبر في فيينا . وبالإضافة إلى هذا ، قُدم تدريب متقدم مدته شهران في مجال قضايا المخدرات إلى ستة من الكيميائيين الاقدم (تايلند وتركيا (٢) وغامبيا وكولومبيا والهند) . وقدم المركزان التدريبيان الإقليميان في بوينس أيرس وكوالالمبور برامج للتدريب الاساسي لسبعة زملاء في كل من آسيا (باكستان وتايلند وميانمار (٢) ونيبال والهند (٢)) وأمريكا اللاتينية (الارجنتين (٢) وإكوادور وأورغواي والبرازيل وكوبا وكولومبيا) . ويجري استكمال الترتيبات لإنشاء مركز تدريب لمنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو . وبمشاركة من المؤسسات الوطنية المتعاونة ، جرى وضع ترتيبات زمالات لكيميائيين من الرأس الاخضر (١) وغينيا - بيساو

(١) في لشبونه ومن الهند (١) في جلاسجو بالمملكة المتحدة . وقد اتسعت مجموعة المعايير المرجعية للعقاقير الخاضعة للمراقبة وأصبحت تشمل عينات من المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية عام ١٩٨٨ . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، جرى توزيع ما يزيد عن ٥٠٠ ١ عينة على المختبرات في ٣٩ بلدا . ودعما لدوائر إنفاذ القوانين في الدول الاعضاء ، جرى تقديم ٥٨٠ مجموعة للتعرف على المخدرات في الميدان إلى ٤٠ بلدا بناء على طلبها . وجرى إرسال مجموعة للتعرف في الميدان على سلائف المواد الكيميائية إلى بعض البلدان لتقييمها . وبدأت خلال عام ١٩٩٠ دراسة تعاونية بشأن طرق اختبار موصى بها ، وهي دراسة يشترك فيها حوالي ١٥ مختبرا وطنيا ويتوقع استكمال مرحلتها الاولى في عام ١٩٩١ .

٥٢ - وعلى إثر عقد اجتماعين رفيعي المستوى اشترك فيهما عشرة بلدان من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وركّز على خطورة مشكلة الاتجار بالمخدرات في منطقة البلقان ، عكف برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تخطيط استراتيجية دون إقليمية تهدف إلى تعزيز أنشطة إنفاذ القوانين إقليميا في ما يسمى "طريق البلقان" . ونتيجة لإيفاد بعثة مشتركة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومجلس التعاون الجمركي إلى منطقة البلقان فإن البرنامج عاكف على وضع مشاريع للمساعدة من أجل إنفاذ القوانين في بلغاريا وتركيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوغوسلافيا . كذلك فإن البرنامج يعمل بشكل وثيق مع "الانتربول" وحكومات أوروبا الغربية لإنشاء نظام لإبلاغ البيانات تستخدم فيه الحاسبات الالكترونية وذلك من أجل ربط أجهزة إنفاذ القوانين في منطقة البلقان بعضها ببعض وبالاجهزة المناظرة في أوروبا الغربية .

٥٣ - كذلك فإنه يجري في الوقت الحالي تنفيذ مشاريع لإنفاذ القوانين في الاردن وقبرص ومصر . وقد التقت بعثات برنامج المراقبة الدولية التي أوفدت إلى إيران وباكستان في اجتماعات مشتركة مع ممثلي الحكومتين من أجل بحث الجهود التعاونية لإنفاذ القوانين في منطقة بالوشستان الحدودية لمواجهة الاتجار بالمخدرات على نطاق واسع في تلك المنطقة .

٥٤ - وخلال عام ١٩٩١ ، استمر برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تطوير النهج الذي يتبعه بالنسبة لمشكلات زراعة المخدرات في افريقيا والذي يقوم على تقسيم افريقيا إلى مناطق فرعية . وكانت هناك مشاريع في مرحلة التنفيذ ، أو في مراحل متقدمة من التخطيط ، في ما يزيد عن ثلاثين بلدا مجمعة في أربع مناطق فرعية .

وفي المنطقة الفرعية لشرقي وجنوبي افريقيا ، التي تمثل مشكلة الاتجار غير المشروع بالميشاكوالون وحركة زراعة الهيروين مشكلة مستمرة بالنسبة لها ، جرى وضع برنامج مدته أربع سنوات لتقديم المساعدة إلى جميع بلدان المنطقة الفرعية بالاعتماد على مشاريع المنع وإنفاذ القوانين . والحلقة الدراسية التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ في ليبرفيل لبلدان افريقيا الوسطى والتي نظمت باشتراك الحكومة الفرنسية مهّدت الطريق لاتباع نهج منسّق ولوضع برنامج لتلك المنطقة الفرعية . ونتيجة لذلك فإن الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى قد أنشأ لجنة دائمة للمخدرات ، وستحاول تلك اللجنة تنسيق الإجراءات المتخذة على الاصعدة الوطنية نيابة عن أعضاء المجموعة . والبرنامج قائم الآن ، مع مكتبه الميداني الإقليمي في غابون ، ببرمجة مشاريع محددة لبلدان المنطقة . ولاتزال المنطقة الفرعية لغربي افريقيا تعاني من الاتجار بالهيروين على نطاق واسع ومن تزايد ظهور الكوكايين . وقد تركزت المساعدة التي يقدمها البرنامج على تحسين التشريعات ، وتدريب فرق إنفاذ قوانين المخدرات وتزويدها بالمعدات لحماية السكان المحليين مما يتسرب من هذه التجارة العابرة . وقد بلغ برنامج وطني كبير في نيجيريا مرحلة التنفيذ بعد مواءمته مع الجهاز الموحّد الجديد لإنفاذ قوانين المخدرات في ذلك البلد ، وجرى تخصيص مستشار ميداني للاغوس في أوائل عام ١٩٩١ للمساعدة في تنفيذ مشاريع البرنامج .

٢ - إدارة شؤون الإعلام التابعة للامم المتحدة

٥٥ - طُلب من إدارة شؤون الإعلام بقرار الجمعية العامة ٧٦/٤٥ باء المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ مواصلة نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الامم المتحدة المتصلة بالحملة الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٥٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وبمناسبة دخول اتفاقية عام ١٩٨٨ المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية حيز النفاذ ، نظمت إدارة شؤون الإعلام مؤتمرا صحفيا في المقر مع منسق جميع الانشطة المتصلة بمكافحة المخدرات التي تضطلع بها الامم المتحدة وكبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين في جزر البهاما والولايات المتحدة وهما بلدان عضوان صدقا على الاتفاقية . وقد وُزع على جميع مراكز الامم المتحدة للإعلام وحوالي ٥٠ منفذا لوسائل الإعلام في أمريكا الشمالية ، فضلا عن ممثلي الصحف في الامم المتحدة ، بلاغ إعلامي أُعلن فيه دخول الاتفاقية حيز النفاذ ويتضمن بيانات من رؤساء وكالات إنفاذ القوانين في الدول التي صدّقت على المعاهدة .

٥٧ - وقد أتيح تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٠ للصحفيين ، وأُعلن عن صدور التقرير في جلسة الإحاطة التي تعقدها الامم المتحدة ظهرا ، ووُزّع على مراكز الامم المتحدة للإعلام وممثلي الصحف في أمريكا الشمالية بيان صحفي يصف محتويات التقرير .

٥٨ - وإعلانات الخدمة العامة التي تنشرها إدارة شؤون الإعلام والتي تحمل الرسالة التي فحواها "الامم المتحدة تكافح إساءة استعمال المخدرات في جميع أنحاء العالم" تنشر ، مجانا ، في طبعات دولية مختلفة من المجلات الاخبارية على أساس "توفر المساحة" . وخلال الاشهر الستة الاخيرة من عام ١٩٩٠ ، نُشرت الإعلانات في ٣٦ طبعة اسبوعية مختلفة من مجلة "تايم" ووزعت في أكثر من ٤٠ بلدا في جميع أنحاء العالم . والتقدير التقريبي للقيمة التجارية للمساحة التي قدمت مجانا للإعلانات خلال عام ١٩٩٠ يبلغ حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ دولار .

٥٩ - وبالتعاون مع برنامج المراقبة الدولية للمخدرات ، أعدت الإدارة برامج إخبارية خاصة ، بالاسبانية والانكليزية والفرنسية ، عن اكتشاف محاصيل المخدرات من الجو وتدمير تلك المحاصيل دون الإضرار بالبيئة . وقد وزعت تلك البرامج على مراسلي الأنباء والمنظمات الحكومية وجميع مراكز الامم المتحدة للإعلام .

٦٠ - وفيلم الفيديو الجديد الذي أعدته إدارة الإعلام عن الحالة الدولية للمخدرات والمعنون "آمال كبار" عرض في الاحتفالات التي أجريت بمناسبة "اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات و الاتجار غير المشروع بها" في المقر ومختلف مواقع مراكز الامم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وهذا الفيلم الذي تبلغ مدته ٢٧ دقيقة ، والذي يوجز الجوانب الاساسية لحالة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، يبين بعض النهج البنّاءة لمواجهة هذه المشكلة . وهذا الفيديو متاح أيضا باللغات الاسبانية والعربية والفرنسية .

٦١ - وقامت مراكز الامم المتحدة للإعلام ، بالتشاور مع المقر ، بتنظيم احتفالات ومناسبات خاصة لليوم الدولي . وقد اشتملت تلك الاحتفالات والمناسبات على إلقاء الكلمات وتوجيه الرسائل من جانب المسؤولين الحكوميين ، ومن بينهم وزراء خارجية ورؤساء حكومات ؛ وعقد ندوات مناقشة لخبراء في مكافحة اساءة استعمال المخدرات ؛ وعقد مسابقات للملصقات والمقالات ؛ وقراءات للشعر ؛ وعقد مجالس وطنية نموذجية بشأن مكافحة المخدرات للشباب ، وعرض أفلام فيديو . وتغطية وسائل الإعلام لاحتفالات ذلك اليوم انعكست على نطاق واسع في التقارير التي وردت من الميدان .

٦٢ - وتقوم حاليا إدارة شؤون الإعلام بالتعاون مع المجلس الفوتوغرافي الدولي بتطوير مشروع رئيسي في مرحلة الاعداد هو معرض للصور - الفيديو عنوانه "تصوّر عالماً خالياً من المخدرات" . ومن المتوقع أن يُفتتح في المقر في أوائل عام ١٩٩٣ . ويجري تمويل المعرض من موارد خارجة عن الميزانية ومن المتوقع أن يشمل "حائط الفيديو" مبتكرا . وتبعا لمدى التمويل المتوفر ، تدعو الخطط الى نشر كتيب عن المعرض والقيام بأنشطة ترويجية في مختلف وسائط الاتصال من بينها المقابلات التليفزيونية والمقالات المصورة . ويجري توجيه الدعوة لمؤسسات منظومة الامم المتحدة المشاركة في برامج متصلة بمراقبة المخدرات لتقديم صور فوتوغرافية الى المعرض .

٦٣ - وخلال هذه الفترة ، أنتجت الادارة ٦٢ برنامجا إذاعيا تتناول مختلف مسائل مكافحة المخدرات بإحدى عشرة لغة رسمية ومحلية . ووُزّعت أيضا ثلاثة برامج تليفزيونية "الامم المتحدة في قيامها بالعمل UN. in Action" عن مكافحة اساءة استعمال المخدرات على شبكات تليفزيونية في أرجاء العالم . كما لفتت التغطية الصحفية التي قامت بها الادارة لدورات اللجنة الثالثة للجمعية العامة ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي انتباه وسائط الاتصال الى برامج الامم المتحدة لمراقبة المخدرات .

٦٤ - وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لمكافحة المخدرات ، تخطط الادارة لإنتاج كتيب إعلامي جديد عن هيكل ووظائف برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات في أوائل عام ١٩٩٣ .

٣ - فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

٦٥ - بذل فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية جهودا لزيادة توسيع نطاق التعاون مع برنامج الامم المتحدة لمكافحة المخدرات عن طريق وضع مشاريع تنفيذية مشتركة . وقُدمت مقترحات لتدعيم السلطة القضائية في البحر الكاريبي . ودخل مرحلة التنفيذ مشروع له نفس الهدف ويتناول أيضا تقييم احتمالات إنشاء محاكم متخصصة للجرائم المتصلة بالمخدرات في بوليفيا . ومشروع آخر يشمل تدريب سلطات القضاء والنيابة في بيرو سيبدأ العمل قريبا . ويجري وضع تفاصيل عدد من المشاريع المشتركة الاضافية استنادا أيضا الى نتائج البعثات العديدة التي قام بها المستشار الاقليمي والطلبات الواردة الى

الفرع . وتتراوح هذه الطلبات من وضع مشاريع معاهدات الى التدريب على تدابير مكافحة فساد الذمة ، والاشكال الاخرى للجرائم الاقتصادية ومن بينها غسل الاموال .

٦٦ - وركز مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بصورة بارزة على مشاكل الارهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والصلات التي كثيرا ما توجد بينها .

٦٧ - وفيما يتعلق بمنع وتقليل الطلب غير المشروع على المخدرات قُدِّم الى المؤتمر الثامن "حصر للتدابير الشاملة لمنع الجريمة" ومن بينها طرق إحباط الجرائم المتصلة بالمخدرات أُعد بالتعاون مع معهد هلسنكي لمنع الجريمة ومكافحتها المنتسب الى الامم المتحدة (A/CONF.144/9) . واعتمد المؤتمر القرار ١ المعنون "منع الجريمة في المدن" وأوصى فيه الدول الاعضاء بوضع استراتيجيات متماسكة للوقاية والتثقيف تنبع من المجتمع الى جانب تدابير للإنفاذ وترتيبات لرعاية ومعالجة المدمنين . وشجع الدول الاعضاء أيضا على تنظيم برامج تعليمية مدرسية عن المشاكل المتصلة بالمخدرات وعلى الخصوص عن مساندة الشباب في حالات الشدة[٦] . (الهدفان ٣ و ٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

٦٨ - وفيما يتعلق بالمعاملة وإعادة التأهيل ، نظر المؤتمر الثامن في بدائل السجن وتقليل عدد المسجونين في السجون وأولى اهتماما خاصا للجرائم المتصلة بالمخدرات ومرتكبي جرائم المخدرات لا سيما المعاملة داخل نظام السجون واستعمال هذه المعاملة كشيء اضافي أو بديل للسجن . وبناء على توصية من المؤتمر اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٠/٤٥ ، المؤرخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بشأن قواعد الامم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) . كذلك دعا المؤتمر الثامن في القرار ٢١ المعنون "التعاون الدولي والاقاليمي في مجال إدارة السجون والعقوبات التي تُفرض في إطار المجتمع المحلي" الدول الاعضاء الى أن تميز في تطبيق القانون الجنائي وفي طبيعة المعاملة الموفرة ونوعها بين المستعملين العرضيين والمستعملين المعتمدين عليها بدنيا و/أو نفسيا ؛ وبين المستعمل والبائع ؛ وبين الاشخاص الذين تتصل جرائمهم مباشرة باعتمادهم على المخدرات والاشخاص الذين لا تتصل جرائمهم بذلك الاعتماد . وعلاوة على ذلك أوصي بإيثار استخدام التدابير غير الاحتجازية كجزاءات ضد الاشخاص الذين يستعملون المخدرات استعمالا شخصيا ؛ وأن توفَّر برامج للعلاج الطبي والنفسي والاجتماعي للمجرمين المعتمدين على المخدرات[٦] . (الاهداف ٢٩ و ٣٢ و ٣٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

٦٩ - واعتمد المؤتمر الثامن أيضا القرار ١٩ المعنون "الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبمتلازمة نقص المناعة المكتسب في السجون" وطلب المؤتمر الى الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المعاهد الاقليمية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومع منظمة الصحة العالمية ، في جملة أمور ، بأن يساعد الدول الاعضاء ، بناء على طلبها ، في وضع برامج وطنية لمنع الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب لدى السجناء ومكافحتها(٦) . ويجري الآن تنفيذ الطلب الخاص بوضع مبادئ توجيهية للادارة المؤسسية والاكلينيكية للسجناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب . (الاهداف ٣٣ و ٣٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

٧٠ - وفيما يتعلق بقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، أكد المؤتمر الثامن في القرارين ٢٤ و ٢٥ المتعلقين بمنع ومكافحة الجريمة المنظمة ، والانشطة الاجرامية الارهابية على الصلات القائمة بين أشكال الجريمة هذه وبين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأوصى باتباع تدابير محددة فيما يتعلق بالتعاون الدولي . وأوصى المؤتمر على وجه الخصوص الحكومات بزيادة الوعي العام بالتهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة . وتعتبر برامج مكافحة الاحتيال وزيادة الاشراف الشخصي وجمع المعلومات والحوسبة واستراتيجيات التحري وبرامج التدريب من بين الطرق المقترحة لمنع أو تقليل أثر الجريمة المنظمة . وعلى الصعيد الدولي أوصى بوضع ترتيبات للتعاون وتبادل المعلومات أكثر شمولا وتنسيق جهود التحريم ووضع تشريع نموذجي لمصادرة الاصول التي يتم حيازتها بطرق غير مشروعة واقامة حواجز أقوى بين الاسواق المالية الشرعية وأسواق النقود القذرة واتباع ترتيبات تعاونية فيما يتعلق بالتمويل من الخارج والعمليات التي تجرى في الخارج وتدعيم التعاون التقني .

٧١ - وتتضمن تدابير التعاون الدولي في منع العنف الإرهابي التي يمكن زيادة تطويرها ، التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وسلطات الادعاء والسلطة القضائية ؛ وزيادة التكامل والتعاون داخل وبين هذه الوكالات ؛ والتعاون في الحصول على الادلة في المسائل الجنائية ؛ وتثقيف وتدريب موظفي إنفاذ القانون ؛ وبرامج توعية أفراد الجمهور عن طريق وسائط الاتصال الجماهيري بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية لتفادي عرض الإرهاب بطريقة مثيرة ونشر معلومات قد تعرض حياة الناس للخطر . وينبغي تدوين القانون الجنائي الدولي والنظر في امكانية إنشاء ولايات قضائية دولية أو إقليمية جنائية خاصة . ويمكن وضع نظام للإبلاغ عن رصد أعمال العنف الإرهابي وردود الدول في إطار الامم المتحدة . (الاهداف ١٧ و ١٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

٧٣ - وعلاوة على ذلك اقترح المؤتمر الثامن معاهدات نموذجية بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة في المسائل الجنائية ونقل الإجراءات الجنائية المتعلقة بالمجرمين المحكوم عليهم بأحكام مشروطة أو المفرج عنهم افراجا مشروطا ونقل الاشراف عليهم ، اعتمدتها الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بوصفها القرارات ١١٦/٤٥ و ١١٧/٤٥ و ١١٨/٤٥ و ١١٩/٤٥ على التوالي . (الاهداف ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

٧٣ - كذلك استعرض المؤتمر الثامن وأقر كتيبا عن التدابير العملية لمكافحة فساد الذمة (A/CONF/44/8) يحدد الآليات الإدارية والتنظيمية لمنع ممارسات فساد الذمة وإساءة استخدام السلطة . واعتمد المؤتمر كذلك القرار ٧ عن الفساد الحكومي الذي طلب توفير مساعدة في مجال التعاون التقني للدول الاعضاء التي تطلب ذلك في ميادين التخطيط الاستراتيجي لبرامج محاربة الفساد وإصلاح القوانين والتنظيم والإدارة العامين وتدريب الموظفين العامين وموظفي العدالة الجنائية والمساعدة في مشاريع المعونة الدولية . وامتثالا للفقرة ٨ من القرار يجري حاليا إعداد مدونة دولية لقواعد السلوك للموظفين العموميين[٦] . (الهدفان ١٧ و ٢٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

٤ - برنامج الامم المتحدة الإنمائي

٧٤ - إن أنشطة برنامج الامم المتحدة الإنمائي المتصلة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات إما أنها ممولة ومنفذة من قبل البرنامج نفسه أو يضطلع بها مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي تنفيذا للمشاريع الممولة من برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وتتفق معظم مشاريع برنامج الامم المتحدة الإنمائي مع واحد أو أكثر من أهداف خطة العمل على نطاق المنظومة بأسرها .

٧٥ - ومن بين الانشطة التنفيذية في عام ١٩٩٠ الممولة بالكامل من برنامج الامم المتحدة الإنمائي خصص نحو ٠٠٠ ٥٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ (اندونيسيا : الاستراتيجيات المحلية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ؛ تايلند : مشروع تنمية الاراضي المرتفعة ؛ والحكومات الاقليمية : مشروع تدريبي في مجال الكشف عن المخدرات) ومبلغ ٠٠٠ ٣٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل أمريكا اللاتينية (الارجنتين : تعزيز مرافق التدريب في مجال المنع والتثقيف الوقائي والانشطة المجتمعية ؛ كوستاريكا : إدارة العلم والتكنولوجيا) .

٧٦ - ومن بين الانشطة التي تنفذ في إطار تمويل من برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، فإن المقدار البالغ مجموعه ١٨,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة المنفق في عام ١٩٩٠ سيزيد إلى نحو ٣٣ مليون دولار في عام ١٩٩١ .

٧٧ - ولا يزال الاهتمام الرئيسي لانشطة برنامج الامم المتحدة الإنمائي الممولة من برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات موجها إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث من المقرر أن تنفذ أنشطة بنحو ٢٨ مليون دولار من هذا المبلغ مع تخصيص القدر الاكبر لبرامج التنمية الريفية/وإيجاد دخول بديلة . وتخصص مبالغ أقل لانشطة المنع ولبرامج تدعيم المشاريع المتعلقة بإنفاذ القانون والبرامج الصحية أو إدارة العدالة . وتنفذ الانشطة في إكوادور والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وشيلي وغيانا وكولومبيا والمكسيك .

٧٨ - وتنفذ أنشطة في افريقيا تبلغ ميزانيتها ٠٠٠ ٧٥٠ دولار لعام ١٩٩١ ، وذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون والصومال وكينيا ونيجيريا . وتميل البرامج في افريقيا إلى الاتجاه نحو تقليل الطلب والتثقيف الوقائي .

٧٩ - ومن مبلغ الـ ٤,٦ مليون دولار المخصص للانشطة في آسيا والمحيط الهادئ ، خصص ما يزيد على نصف هذا المبلغ لثمانية مشاريع في تايلند موجه أغلبها إلى برامج التنمية الريفية . ويمول المبلغ المتبقي إلى حد كبير المشاريع المنفذة في الريف في أفغانستان وباكستان والصين وميانمار .

٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨٠ - فيما يتعلق بخطة العمل على نطاق المنظومة بأسرها ، وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برنامج عمل لزيادة دراساتها عن موضوع المخدرات في المجالات التي تحظى بأهمية قصوى بالنسبة للجنة سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو الاجتماعية . وخلال هذه الفترة ، أكملت دراستان تحت توجيه شعبة التنمية الاجتماعية عن انتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٨١ - وثمة دراسة عن الاهمية الاجتماعية والاقتصادية لانتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها (LC/R.979 ، نيسان/ابريل ١٩٩١) توفر إطارا عاما فيما يتعلق بهذا الموضوع في أمريكا اللاتينية بدءا من بيانات ثانوية تتعلق بدراسات مختلفة عن هذا الموضوع .

٨٢ - وتهدف وثيقة عن انتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها (LC/R.998 ، أيار/ مايو ١٩٩١) إلى تدعيم المعرفة ببعض مواضيع محددة تستحق الاهتمام الخاص للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وبدءا من البيانات الثانوية ، تصوغ الوثيقة تحليلا لظاهرة المخدرات وتنظر في أثرها من حيث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة المضرورة .

٨٣ - وتنفذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروعا في غرينادا بعنوان "تقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة" يتولى تنسيقه المكتب دون الاقليمي للكاريبي التابع للجنة . ويستهدف أنشطة تقليل الطلب على المخدرات ، وهي زيادة الوعي العام بأخطار إساءة استعمال المخدرات عن طريق تنفيذ حملات في وسائط الاتصال الجماهيرية والتثقيف المجتمعي والعمل على ايجاد بدائل ايجابية لأساليب المعيشة المعتمدة على المخدرات عن طريق القيام بأنشطة تدريبية بين القطاعات الاجتماعية المعرضة أكثر من غيرها لاساءة استعمال المخدرات . ومن المقرر أن يكتمل المشروع في نهاية عام ١٩٩١ .

٨٤ - واستنادا إلى القرار ٥١٥ الصادر عن الدورة ٢٣ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يتناول أنشطة مكافحة اساءة استعمال المخدرات في المستقبل ، عززت اللجنة اجراءاتها ذات الصلة . وبمنحة من حكومة هولندا ، يجري اتخاذ الخطوات اللازمة لطلب وظيفة لخبير معاون في شؤون اساءة استعمال المخدرات يكون مقره في سانتياغو . ويجري النظر في امكانية تكشيف الجوانب التي تغطيها الدراسات المضطلع بها . ويمكن تكشيف اجراء آخر عن طريق إعداد خمسة مشاريع عن الموضوع لها أهمية خاصة بالنسبة للجنة : الأهمية الاقتصادية لانتاج المخدرات والاتجار بها في بوليفيا وبيرو وكولومبيا ؛ والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها انتاج الكوكا في المجتمعات المحلية في السهول المرتفعة ؛ والعلاقة بين ادمان الأحداث للمخدرات والفقر ؛ ونتائج الاتجار بالمخدرات في كولومبيا ؛ وتحديد الفئات الاجتماعية الأكثر تأثرا باستهلاك المخدرات . وسوف تشجع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحكومات المعنية على اجراء بحوث ميدانية ووضع سياسات وبرامج مناسبة . وسوف تجرى هذه الدراسات استنادا إلى الوثائق الموجودة بالفعل في البلدان المذكورة أعلاه .

٨٥ - ويجري حاليا تصميم وثائق المشروع للحصول على تمويل من خارج الميزانية امتثالا للتوصية القائلة بتكشيف أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي لتحديد وعلاج الاثر الاقتصادي لانتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها واستهلاكها في المنطقة ؛ ولايلاء الدعم للبرامج الوطنية عن طريق إعداد دراسات وسياسة للمبادئ التوجيهية الوطنية وتنظيم دورات عملية لتدعيم الاجراءات المجتمعية في هذا الميدان ؛ ومساعدة البلدان الاعضاء في دراسة السياسات الوطنية ولدعم الجهود المجتمعية لمكافحة المخدرات غير المشروعة .

٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٨٦ - واصلت أنشطة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ توسعها في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات . وبالاضافة الى الخدمات الاستشارية وغيرها من الانشطة أنجز المشروع المعني بوضع برنامج لمنع اساءة استعمال المخدرات ، وجرى البدء في مشروع رئيسي للمتابعة . وهذا المشروع ، الذي يتوقع أن يُولد بيانات ونهج مقارنة يمكن استخدامها في أماكن أخرى ، سيطور نهجا متكاملة نابعة من المجتمع المحلي للحد من الطلب على المخدرات في خمسة بلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

٨٧ - ونظرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في دورتها السابعة والاربعين المعقودة في عام ١٩٩١ ، في تقرير اجتماع الموظفين الاقدم المعني بمسائل اساءة استعمال المخدرات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعقود في طوكيو (١٣ - ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١) بدعم من حكومة اليابان . ويتضمن هذا التقرير (E/ESCAP/785) موجزا للمداولات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وغسل الاموال ، والانتاج غير المشروع للمخدرات في المثلث الذهبي وفي مناطق أخرى والانتاج غير المشروع للمخدرات في الهلال الذهبي ، والوقاية من إساءة استعمال المخدرات ، وتأهيل مسيئي استعمال المخدرات . وأيدت اللجنة التقرير الذي شمل مرفقا "إعلان طوكيو عن التعاون الاقليمي المعزز لمكافحة اساءة استعمال المخدرات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ" .

٨٨ - ولاحظت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعوة الموجهة في ذلك الإعلان الى شعبة المخدرات بالامم المتحدة لإجراء دراسة عن جدوى إنشاء مركز تنسيق لمسائل اساءة استعمال المخدرات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ . ووجهت عدة وفود الاهتمام الى ضرورة تجنب ازدواجية الجهود وأعربت عن القلق لان مركز التنسيق المعني بمسائل اساءة استعمال المخدرات قد يؤدي الى ازدواجية في الجهود الجارية فعلا داخل

الأمانة وفي أمانات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الحكومية الدولية والوكالات العاملة في المنطقة . وأشارت عدة وفود أيضا الى ضرورة تجنب انتشار المؤسسات التي تتصدى لمسائل مكافحة اساءة استعمال المخدرات ولاحظت ، في هذا الصدد ، ندرة الموارد المالية المتاحة للدعم المؤسسي . وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالدعوة الموجهة للدخول في مشاورات مع شعبة المخدرات بالأمم المتحدة والانضمام الى فريق عامل لدراسة جدوى انشاء هذا المركز .

٨٩ - واعترفت اللجنة بكارثة اساءة استعمال المخدرات بوصفها مشكلة اجتماعية خطيرة ما فتئت تتزايد في المنطقة . ولوحظ أن اساءة استعمال المخدرات لا تؤثر على عدد متزاد من الاشخاص الذين يقعون في براثن الاعتماد على المخدرات فحسب بل تسهم أيضا في تشويه المؤسسات الاجتماعية الحيوية . وأشارت وفود مختلفة الى القلق المتزايد بشأن المشاكل الاجتماعية المتعلقة بانتشار إساءة استعمال المخدرات في المنطقة ، من قبيل الفساد والجريمة والعنف العائلي وتفكك الاسرة والبغاء ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) . وفي ضوء ما تتسم به مشكلة اساءة استعمال المخدرات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من استعجال ، طلبت اللجنة تكثيف الجهود بشأن الطلب على المخدرات ، ولذا فإنها وافقت على المقترح القاضي بانشاء وظيفة اضافية في الميزانية العادية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ لتنفيذ النطاق الموسع من الانشطة التي طلبتها اللجنة في هذا المجال .

٩٠ - وباختصار جرى تنفيذ الاجراءات التالية فيما يتعلق بمنع الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية والحد من الطلب عليها فضلا عن العلاج وإعادة التاهيل :

(أ) اجتماع الموظفين الاقدم المعني بمسائل اساءة استعمال المخدرات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعقود في طوكيو والمشار اليه أعلاه . وحضر هذا الاجتماع ممثلو ٣٧ دولة من الاعضاء والاعضاء المنتسبين في اللجنة كما حضرته عدة دول أخرى أعضاء في الامم المتحدة وهيئات ومؤسسات الامم المتحدة المعنية بمكافحة اساءة استعمال المخدرات ؛

(ب) أنجز مشروع معني بوضع برنامج لمنع اساءة استعمال المخدرات . وعقدت حلقة عمل قطرية معنية بالطلب على اساءة استعمال المخدرات في كاتماندو (٢٧-٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٠) وحلقة دراسية اقليمية ختامية في مانيلا (٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) . وقد نشرت تقارير حلقات العمل القطرية الخمس والحلقة الدراسية الاقليمية

ووزعت في المنطقة فضلا عن توزيعها على هيئات مكافحة المخدرات والافراد المهتمين في أوروبا وأمريكا الشمالية ؛

(ج) جرى البدء في مشروع معني بوضع نهج متكاملة نابعة من المجتمع المحلي للحد من الطلب في مجال اساءة استعمال المخدرات في بانكوك وبومباي ومانيلا ، فضلا عن عدة قرى في ريف الصين . والمناقشات جارية بشأن إمكانية تنفيذ المشروع في نيبال . وسيكون مرض الإيدز موضوعا رئيسيا في جميع المواقع ؛

(د) مشروع تعاوني ، يجري الاضطلاع به مع المكاتب الاقليمية لجنوب شرقي آسيا وغربي المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، من أجل تعزيز عنصر الايدز من المشروع ؛

(هـ) قدم مشروع معني بتعزيز الشبكة الاقليمية لمراكز التنسيق الوطنية المعنية بالحد من الطلب على المخدرات من أجل الحصول على تمويل من موارد خارجة عن الميزانية ؛

(و) يجري تطوير مشروع لعقد مجموعة من الحلقات الدراسية الاقليمية المعنية بالتدابير المضادة الفعالة لمناهضة جرائم المخدرات والنهوض بادارة العدالة الجنائية وذلك بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومعهد الشرق الاقصى لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة ومكتب مجلس مكافحة المخدرات بتايلند ؛

(ز) قدمت الخدمات الاستشارية بشأن مكافحة الطلب على المخدرات الى حكومة الهند في خطتها الخمسية الثامنة ، فضلا عن تقديمها الى عدة منظمات استرالية حكومية وغير حكومية بشأن إمكانية اشتراكها على نطاق واسع في أنشطة الحد من الطلب على المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ والى المسؤولين عن الصحة العامة في يونّان ، الصين بشأن وضع نهج للحد من الطلب على المخدرات والوقاية من الايدز في المقاطعة .

٧ - مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

٩١ - إن إساءة استعمال المخدرات ليست ، على العموم ، مشكلة رئيسية بين اللاجئين . وفي العادة تتصل إساءة استعمال المخدرات ، حسب مدى وجودها ، بالانماط

الثقافية والتقليدية التي تتفاقم في بعض الظروف نتيجة لما تتسم به الحياة في المخيمات من حرمان وإحباط ولا يمكن التصدي لها في الانشطة القائمة المعنية بالصحة والارشاد النفسي والتعليم .

٩٢ - ولم يحصل المكتب من المجتمع الدولي على ولاية محددة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وبناء عليه لا تخصص أو تطلب موارد مستقلة لتحقيق هذا الغرض في الوقت الحالي . ومع هذا ، فإن على المكتب الاضطلاع بأنشطة معينة في هذا المجال بقدر اتصالها باللاجئين . وفيما يتعلق بأنشطة المكتب في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، توجز المجالات التالية أدناه .

منع الطلب غير المشروع على المخدرات والحد منه

٩٣ - إدماج المسائل المتصلة بالطلب غير المشروع على المخدرات في البرامج التعليمية الموضوعة لعدة تجمعات من اللاجئين وفي برامج الإرشاد النفسي ؛ وتقديم المعلومات والإرشاد النفسي اللذين يستهدفان بصفة خاصة المجموعات الاكثر تعرضا وكذلك عن الاغتراب الاجتماعي والمخاطر الصحية والعقلية بالاقتران مع مشاكل الحماية التي ينطوي عليها استعمال المخدرات (بما في ذلك المشاكل المتصلة بإساءة استعمال الكحول ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا)) ؛ وتوجيه برامج الوقاية نحو تعزيز الحوافز على عدم استعمال المخدرات والتنبؤ بالمشاكل الفردية والتعرف المبكر عليها وتفهمها ، بما في ذلك سياقها الثقافي والتقليدي واستنادا الى فهم مشاكل الحياة في المخيمات ؛ ووضع برامج مهنية للحيلولة دون تفشي الملل واليأس والشعور بعدم الجدوى ؛ والحفز على أنشطة الإرشاد النفسي النابعة من المجتمع المحلي وتيسيرها ؛ وتمول بعض المنظمات غير الحكومية العاملة مع اللاجئين تحت رعاية المكتب أنشطتها في بعض هذه المجالات ، مثل الإرشاد النفسي .

العلاج وإعادة التأهيل

٩٤ - تقديم الإرشاد النفسي بصورة حصيفة وسرية للذين يستعملون المخدرات وتشجيع علاجهم من خلال برامج الصحة الوطنية في مرافق المستشفيات الوطنية ؛ والقيام ، حسب الاقتضاء ، بإدراج مرافق لازالة السموم ضمن البرامج الوطنية للاجئين ، بما في ذلك انشاء مراكز قد تستخدم سبل العلاج التقليدية أو لا تستخدمها ؛ وتأهيل مستعملي المخدرات بتوفير بدائل مهنية أثناء العلاج وتحليل سبل وسياسات العلاج البديلة ؛ وجمع معلومات من الشركاء في التنفيذ والمنظمات غير الحكومية بشأن علاج مستعملي المخدرات والتشاور بشأن أفضل الاجراءات التي ينبغي اتخاذها ؛ وتوجيه البرامج ذات النهج الانساني نحو التكامل الاجتماعي .

القضاء على عرض المخدرات من المصادر غير المشروعة

٩٥ - الاستيشاق ، في سياق برنامج إعادة الافغان الى الوطن ، من أن المشاريع لا تفيد في زراعة الخشخاش ؛ وادراج شروط في جميع اتفاقات المشاريع مؤداها ان تنفيذ السلطة الوطنية المناظرة للنتيجة المتوقعة من المشروع لن يعود بفائدة مباشرة فيما يتعلق بزراعة الخشخاش وأن الوكالة المنفذة ستوقف جميع أنشطة المساعدة اذا اتضح ان المشروع يعود بفائدة مباشرة على زراعة الخشخاش في المنطقة . وعموما يدرك المكتب ضرورة توفر التخطيط والتقييم والترشيد والموارد البشرية والسياسات العملية والموظفين من الفئة الفنية لعلاج أي إساءة لاستعمال المخدرات من جانب اللاجئين .

٨ - معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

٩٦ - اشترك معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الامم المتحدة في البدء في مشروع بحوث معني بالنتائج الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية للاتجار الدولي في المخدرات غير المشروعة . وتضمنت المرحلة الاولى من البرنامج دراسة استقصائية للكتابات مصحوبة بثبت مراجع مشروح لما يربو على ٠٠٠ ٢ بند . والناتج "كتيب للبحوث في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات : العواقب الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية" قيد الطبع حاليا . وقد نُشرت أيضا مقالتان فيما يتعلق بهذا البرنامج بعنوان : "المستفيدون من الاتجار غير المشروع بالمخدرات : العواقب السياسية والسياسة الدولية عند تقاطع العرض والطلب" (ورقة مناقشة من إعداد المعهد رقم ١٩ ، آذار/مارس ١٩٩١) و "قوانين التعاطي غير المشروع للمخدرات وحظره : النتائج العامة وإصلاح السياسة العامة في الولايات المتحدة" (ورقة مناقشة من إعداد المعهد ، رقم ٢١ ، نيسان/ابريل ١٩٩١) .

٩٧ - وبدأت المرحلة الثانية من برنامج البحث بعقد حلقة عمل معنية بالآثار الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية المترتبة على انتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها ، في جنيف ، في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩١ . وجمعت حلقة العمل اخصائيين من أفغانستان وباكستان وبوليفيا وبيرو وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة . وركزت العروض المقدمة عن دراسات الحالة القطرية على الخلفية التاريخية لظهور كل بلد كمورد رئيسي للمخدرات غير المشروعة ؛ وتفاعل طلب المستهلكين الدولي ، ومنظمات المخدرات الدولية ، والتجار المحليين والمنتجين والمستهلكين ؛ وآثار مصفوفة من السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات على الاقتصاد المحلي والمجتمع والسياسة العامة . وفي غضون الاشهر

الثمانية عشر المقبلة سيعد المشتركون في حلقة العمل مجموعة من الدراسات القطرية ومجلدا ، ومن المقرر أن يكتب مجلد يتضمن نظرة عامة إلى الموضوع .

٩٨ - وفيما يتعلق ببرامج البحوث في مجال منع الطلب غير المشروع على المخدرات والحد منه يجري الاضطلاع بالانشطة التالية بالاقتران مع مختلف أهداف المخطط الشامل المتعدد التخصصات :

(أ) الهدف ١ الوارد في المخطط الشامل المتعدد التخصصات : سيتضمن برنامج البحوث المتعلق بالاقطار المدرجة أعلاه دراسة مقارنة لانماط إساءة استعمال المخدرات ويشمل مجال مسؤولية معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بشأن الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية للاتجار غير المشروع بالمخدرات في مختلف البلدان وآثار السياسات الوطنية والدولية المناهضة للمخدرات التي تهدف إلى التصدي لتلك التجارة ؛

(ب) الهدف ٣ الوارد في المخطط الشامل المتعدد التخصصات : سيولى اهتمام في الدراسات القطرية لآثار الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتدابير المكافحة على الجماعات الاكثر تعرضا ، ولاسيما السكان المحليون ؛

(ج) الهدف ٥ الوارد في المخطط الشامل المتعدد التخصصات : يجري إيلاء اعتبار لامكانية تنظيم حلقة عمل دولية تقدم فيها نتائج برنامج البحوث لاعضاء الوكالات الوطنية والدولية المعنية بالمسائل المتصلة بالمخدرات والى ممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في نفس الميدان والجماهير المعنية .

٩٩ - ويجري وضع أنشطة البحوث التالية ، بالاقتران مع الاهداف الواردة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، من أجل القضاء على عرض المخدرات من المصادر غير المشروعة :

(أ) الهدف ٩ الوارد في المخطط الشامل المتعدد التخصصات : ستتضمن الدراسات القطرية تحليل توفر واستخدام المخدرات والمؤثرات العقلية للاغراض الطبية المشروعة ، ولاسيما فيما بين الجماعات المحلية ؛

(ب) الهدف ١٤ الوارد في المخطط الشامل المتعدد التخصصات : يجري جمع بعض البيانات العامة عن المحاصيل غير المشروعة التي تجري زراعتها ، وحجم الحيازات وناتج كل هكتار ومدخلات العمل والاسعار التي يحصل عليها المزارعون وذلك في غضون البحوث المتعلقة بالدراسات القطرية . وستجري دراسة امتلاك الاراضي وغيرها من الظروف الجغرافية والسياسة والاجتماعية والاقتصادية للمناطق ؛ وسيجري أيضا تحليل فعالية برامج المنع وخطط القضاء على المحاصيل وبرامج التنمية البديلة .

٩ - معهد الامم المتحدة الاقاليمي لبحوث الجريمة والقضاء

١٠٠ - بالاشارة الى منع الطلب غير المشروع على المخدرات والحد منه ، يعمل المعهد ، بدعم من لجنة علمية تشترك فيها شعبة المخدرات بالامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومركز حقوق الإنسان ، على التوصل الى تعريف أفضل لاهداف الوقاية من إساءة استعمال المخدرات وظواهر الانحراف والظواهر الاجرامية المتصلة به فضلا عن تحديد منهجيات لتدريب العاملين المعنيين بالوقاية في شتى المجالات الاجتماعية .

١٠١ - وضمن هذا الإطار ، اضطلع معهد الامم المتحدة الاقاليمي لبحوث الجريمة والقضاء بعدة مشاريع نموذجية :

(أ) مشروع تعليمي في المدارس الإيطالية الثانوية تم بمقتضاه تدريب ١٨٠ معلما من ٣٠ مدرسة في ٦ دورات بإقامة شبه كاملة ، وتبعته أنشطة إعلامية وتربوية شملت بدائل في مجالات الرياضة والثقافة كما تم رصدها بصورة مستمرة من جانب خبراء معهد الامم المتحدة الاقاليمي لبحوث الجريمة والقضاء . وشمل المشروع ما يقارب ١٥ ٠٠٠ طالب . أما مواد الدعم المطبوعة والمواد السمعية البصرية التي تم تصميمها على أساس مرحلي فقد جرى توزيعها (الهدف ٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) . وقد أبرمت اتفاقات لتكرار تنفيذ المشروع مع حكومتي مالطة وهنغاريا كما تجرى مفاوضات مع حكومتي موريشيوس وبيوغوسلافيا في هذا الصدد ؛

(ب) قيام المركز المذكور بحملات للتوعية الجماهيرية عن طريق الصيدليات قامت فيها رابطة الصيادلة الإيطاليين بتوزيع كتيب معلومات أساسية من ٢٤ صفحة أعدّه المعهد المذكور أعلاه ويهدف إلى إسداء النصح وتقديم الإيضاحات عند الطلب . وجرى توزيع أكثر من ١,٣٥ مليون من هذه الكتيبات بين شهري تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وأيار/مايو ١٩٩١ (الهدف ٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ؛

(ج) إجراء بحوث عن مواقف العاملين والمستخدمين تجاه إساءة استعمال المخدرات وعن أثر مكان العمل على هذه الظاهرة . ويجري الآن إجراء دراسة مسحية تستند إلى ٣ ٠٠٠ استبيان و ٣٠٠ مقابلة مصممة (الهدف ٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ؛

(د) القيام بدور دار المقاصة ومركز التدريب عن منع إساءة استعمال المخدرات والظواهر المصاحبة لها . وقد بدأ المشروع في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ويتوخى حاليا إيجاد قاعدة بيانات مؤتمتة تغطي المنشورات والوثائق التي لا تستخلصها قواعد البيانات الدولية الكبيرة ، إضافة إلى مركز توثيق يتولى جمع مواد شتى من بينها أيضا ٣٠٠ دورية متخصصة ويرتبط مع جميع الشبكات الرئيسية ، فضلا عن سلسلة من دورات التدريب الدولية في مجال منع إساءة استعمال المخدرات . وتتولى دار المقاصة أيضا إصدار نشرة لتوزيعها بين العاملين في المجالين الاجتماعي والصحي . وقد صدرت منها ثلاثة أعداد خاصة . كما تقدم دار المقاصة نصوص النشرة إلى الحكومات التي تتولى أمر ترجمتها ونشرها وتوزيعها . ومن المقرر أن تصدر طبعة إيطالية (٧ آلاف نسخة) في خريف ١٩٩١ (الهدف ٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

١٠٢ - وفي إطار الإجراءات الشاملة الموجهة نحو العمل علميا على منع إساءة استعمال المخدرات ، قام معهد الأمم المتحدة الاقليمي لبحوث الجريمة والقضاء بتنظيم حلقة دراسية دولية متعددة التخصصات بين ٢٠ و ٢٣ آذار/مارس بعنوان "الكوكايين اليوم : آثاره على الفرد والمجتمع" . وهذه الحلقة الدراسية التي تم تنظيمها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومجلس البحوث الوطني الإيطالي ، وإدارة الأمن العام جمعت على صعيد واحد ما يزيد على ٦٠٠ خبير . وقد قدم حوالي ٨٠ متكلما مداخلات عن الجوانب البيولوجية والإكلينيكية لاستعمال الكوكايين ، إضافة إلى الجوانب السيكولوجية والسوسيولوجية لإساءة استعمال الكوكايين ، فضلا عن إنتاج الكوكايين ومكافحته قانونيا ، ثم الكوكايين والجريمة وإنفاذ القوانين والكوكايين .

١٠٣ - ودعما لأعمال المتابعة ، تعهدت الحكومة الإيطالية بتقديم الأموال اللازمة لتنظيم أفرقة خبراء دولية مخصصة معنية بأشد المشاكل الاساسية إلحاحا ، وهي تلك الناجمة عن إساءة استعمال الكوكايين (الأهداف ١ و ٣ و ٨ و ١٤-١٦ ، ١٧-٣٠ و ٣٩-٣٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

١٠ - مركز التجارة الدولية الاونكتاد/الغات

١٠٤ - يعكف مركز التجارة الدولية حاليا ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، على تدارس إمكانيات وضع خطة عمل لتنمية الإحلال المحصولي لاوراق الكوكا في منطقة الإنديز . ويرمي المشروع إلى تحديد وانتقاء المحاصيل/المنتجات التي تصلح بدائل عن إنتاج أوراق الكوكا مع التركيز على حالة الطلب وآفاق التصدير بالنسبة للمحاصيل البديلة .

١١ - برنامج الاغذية العالمي

١٠٥ - بإمكان مشروع المعونة الغذائية ، الذي يقدمه برنامج الاغذية العالمي ، أن يدعم الجهود الوطنية والدولية المبذولة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، رغم أن استخدام المشروع في هذا الغرض ما برح محدودا حتى الآن . ولا تزال مساعدة برنامج الاغذية في هذا المجال تتركز أساسا في دعم مخططات التنمية الريفية التي ترمي إلى توفير بدائل لانتاج المخدرات ، ولا سيما خشخاش الافيون . ومعونة البرنامج يمكنها أن توفر حصصا غذائية إضافية للمزارعين المحليين الذين يشتركون في هذا المخطط أو أن تمول تكاليف اليد العاملة المحلية .

١٠٦ - وفي الوقت الراهن ، يمثل ما يسمى "شرط خشخاش الافيون" ، الذي وُضع بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، المحور الاساسي لمساهمة برنامج الاغذية العالمي في مكافحة المخدرات على الصعيد الدولي . وهذا الشرط يحظر استخدام مدخلات برنامج الاغذية العالمي ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، في الاراضي التي تمارس فيها الزراعة غير المشروعة للمخدرات . ومن حق برنامج الاغذية أن يوقف المساعدة في حالة عدم مراعاة هذا الشرط . ورغم أن برنامج الاغذية لا يضطلع في الوقت الراهن بدعم مشاريع زراعة محاصيل بديلة ، في حد ذاتها ، فإن "شرط خشخاش الافيون" هذا يمثل بالفعل عامل تثبيط محدد لإثناء المشتركين في المشروع عن الاستمرار في زراعة المحاصيل غير المشروعة . ولايزال "شرط خشخاش الافيون" يدخل في أي مشروع يوافق عليه برنامج الاغذية العالمي كيما ينفذ في اقليم الحدود الشمالية - الغربية في باكستان حيث يزرع الخشخاش عادة . وبالإضافة إلى المشاريع الثلاثة الجارية التي يطبق عليها الشرط المذكور ، حظي مشروع رابع بالموافقة مؤخرا .

١٠٧ - وبوسع المساعدة المقدمة من برنامج الاغذية العالمي أن تدعم أيضا المؤسسات التي تعمل على إعادة تاهيل مدمني المخدرات . ولقد ساعد البرنامج مشروعا من هذا القبيل في جمهورية لاو . والبرنامج مستعد لتوفير الدعم لاي نوع من أنواع البرامج الكبيرة لتخفيف تعاطي المخدرات أو لإعادة التاهيل ، التي يمكن أن تسهم فيها المعونة الغذائية مساهمة لها مغزاها في تغطية الاحتياجات من الاغذية .

باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

١ - منظمة العمل الدولية

١٠٨ - واصلت منظمة العمل الدولية توسيع برامجها المتعلقة بإعادة التاهيل المهني وإعادة الدمج الاجتماعي في الجماعة للمدمنين الناقهين وتدابير الوقاية والمساعدة في مكان العمل . ويجري استخدام نهج متكامل مشترك بين الإدارات في استراتيجية منظمة العمل الدولية بحيث يركز على جمع البيانات وتحليلها ونشرها وعلى تقديم الخدمات الاستشارية التقنية وعلى تدريب الموظفين وتطوير وتقييم برامج البيان العملي والتعاون فيما بين الوكالات . وتستند الاجراءات التي تقوم بها منظمة العمل الدولية إلى قرار مؤتمر العمل الدولي الذي يتعلق بالتدابير المناهضة لإساءة استعمال المخدرات والكحوليات في الحياة العملية والاجتماعية ، المعتمد في عام ١٩٨٧ . كما يستجيب إلى المخطط الشامل المتعدد التخصصات للانشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وإلى برنامج العمل العالمي وخطة العمل على مستوى المنظومة .

١٠٩ - وفيما يتعلق بتقييم مدى إساءة استعمال المخدرات وتعاطيها (الهدف ١ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ، أجريت استقصاءات بالعينة في زامبيا وزمبابوي ضمن إطار مشاريع منظمة العمل الدولية لتحديد مدى ونوعية مشاكل الكحوليات والمخدرات في مكان العمل . كما أجريت في زمبابوي دراسة عن مدى تفشي آفة إساءة استعمال المواد المخدرة بين طلاب المدارس الثانوية . وفي إطار المشروع المشترك في آسيا بين منظمة العمل الدولية والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، تم أيضا تطوير أداة غير تقنية للتقييم لاستخدامها من جانب الشركات .

١١٠ - وفيما يتعلق بمنع إساءة استعمال المخدرات في مكان العمل (الهدف ٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) لا تزال تتبع بفعالية عمليات اتخاذ مبادرات في مكان العمل بغية الوقاية من مشاكل المخدرات والكحوليات مقترنة بالترويج الفعال

لمجموعة متنوعة من الاستجابات الممكنة بما في ذلك وضع السياسات والإعلام والتثقيف والدعوة الصحية والعلاج وإعادة التأهيل . ويعدّ تدريب الموظفين نشاطا محوريا في تعزيز هذه البرامج . وفيما يلي مشاريع منظمة العمل الدولية الجارية في هذا الميدان :

(أ) مشروع البحوث المشترك بين منظمة العمل الدولية والولايات المتحدة الأمريكية عن الوقاية من إساءة استعمال المخدرات والكحوليات وتقديم المساعدة في مكان العمل : توفر تمويل من وزارة العمل في الولايات المتحدة لإجراء دراسة متعمقة للبرامج النموذجية في كل من ألمانيا والسويد وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية . وقد عرضت تقارير قطرية وتحليل مقارن ، إضافة إلى النتائج الرئيسية ، في ندوة ثلاثية عقدت في واشنطن في أيار/ مايو ١٩٩١ ، أما التوصيات والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التي ستضطلع بها مستقبلا منظمة العمل الدولية في هذا المجال فقد قام بصياغتها ٣٥ خبيرا شاركوا في الندوة المذكورة ؛

(ب) مشروع منظمة العمل الدولية/النرويج لإنشاء "مراكز موارد لإعادة التأهيل ومبادرات مكان العمل وإجراءات المجتمع المحلي فيما يتعلق بالمخدرات والكحوليات : يشمل هذا المشروع أنشطة تتعلق أيضا بالأهداف ٥ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات . وقد عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ اجتماع توجيهي لرؤساء وكالات مكافحة المخدرات وراسمي السياسات العامة (١٨ مشاركا) من بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وملاوي وناميبيا ، وأعقبته دورة تدريبية لمدة ثلاثة أسابيع في آذار/مارس ١٩٩١ لموظفي مراكز الموارد (٢٥ مشاركا) من جميع البلدان المشاركة . وأوفدت أيضا بعثات خبرة استشارية للمتابعة إلى كل من بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وناميبيا . وفي إطار مشروع هراري نظم تدريب في موقع العمل لإثنين من الاخصائيين الاجتماعيين من ناميبيا أمضيا أسبوعين في هراري . كما رسمت الخطط التي تتعلق بالدورات التدريبية الوطنية التي سيتم تنفيذها في النصف الثاني من عام ١٩٩١ . وتم كذلك إنتاج أربعة أدلّة لاستخدامها بواسطة موظفي المشروع عن (١) وضع السياسة ، (٢) مبادرات مكان العمل ، (٣) إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي و (٤) الإجراءات المتخذة في المجتمع المحلي . وتم أيضا انتاج شريط فيديو ومواد مرجعية إضافية متعلقة بحملة وقاية شاملة ؛

(ج) المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية والاتحاد الاقتصادي الأوروبي عن برامج الوقاية والمساعدة للعمال الذين يواجهون مشاكل متعلقة بالكحوليات والمخدرات : ترمي المرحلة الثانية من هذا المشروع إلى وضع برامج للوقاية والمساعدة في شركات مختارة في تايلند وسري لانكا والفلبين والهند ، وقد بدأت في عام ١٩٩٠ وضمت حوالي ٣٠ مشاركا في كل من الحلقتين الدراسيتين الوطنيتين اللتين عقدتا في سري لانكا والفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأوفدت بعثات لخبراء استشاريين إلى البلدان الاربعة جميعا ، ومن المقرر أن تعقد حلقتان دراسيتان وطنيتان في تايلند والهند في أواخر هذا العام ؛

(د) المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن منع وتقليل مشاكل المخدرات والكحوليات في مكان العمل في موريشيوس : نظمت في أيار/مايو ١٩٩١ حلقة دراسية تدريبية وطنية (٤٠ مشاركا) عن منع وتقليل مشاكل المخدرات والكحوليات في مكان العمل .

١١١ - ينفذ حاليا برنامج للوقاية تتولاه الجماعات المدنية والبلدية وذات المصالح الخاصة وأجهزة إنفاذ القوانين (الهدف ٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) وهو عبارة عن المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لإنشاء دائرة إعادة تأهيل قاعدتها المجتمع المحلي للاشخاص المرتهنين بالمخدرات في زمبابوي . وتتعلق أنشطة هذا المشروع أيضا بالاهداف ١ و ٤ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥ من أهداف المخطط الشامل المتعدد التخصصات . وتستكمل المرحلة الثانية من هذا المشروع بنجاح هذا العام . وما برح هذا المشروع يتحول بصورة مطردة عن مفهوم مركز استقبال مؤقت ليصبح مركز موارد يقدم خدمات إعادة التأهيل والمساعدة للشركات بما يمكّنها من إنشاء برامج للوقاية والمساعدة ، فضلا عن اتخاذ اجراءات على مستوى المجتمع المحلي . وكان من نتيجة ذلك تطوير نموذج قابل للاستمرار لبرنامج منخفض الكلفة ومحلي القاعدة في هراري بحيث يمكن تكراره في مواقع أخرى في افريقيا .

١١٢ - وفيما يتعلق بالعلاج وإعادة التأهيل (الهدف ٢٩ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) فإن وضع السياسة الملائمة وما يتصل بذلك من سنّ للقوانين في موضوع إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي ، إنما يشكل ملمحاً أساسيا من ملامح أنشطة منظمة العمل الدولية . كذلك فقضايا السياسة والبرمجة يتم التصدي لها من خلال بعثات استشارية تقنية وحلقات عمل توجيهية وحلقات دراسية تدريبية . وللمزيد من دعم هذه

المبادرات ، بدأت منظمة العمل الدولية مشروعا بحثيا يمول من الميزانية العادية هذا العام ويهدف إلى إعداد دليل يسترشد به راسمو السياسات لدى وضع وتحسين برامج إعادة التأهيل . وقد تم تحديد أكثر من ١٠٠ برنامج في المرحلة الأولى من الدراسة يتم اختيار عدد منها لدراسة أوسع ولتحليل أعمق . على أنه من المزمع نشر تفاصيل جميع البرامج على شكل كتاب مرجعي عالمي شامل عن إعادة التأهيل (الهدف ٣٠ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) . وقيد الإنجاز حاليا كتيب عن مبادئ البرمجة الفعالة التي تتم في البلدان النامية (الهدف ٣١ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) .

١١٣ - وفيما يتصل باختيار برامج العلاج (وإعادة التأهيل) الملائمة (الهدف ٣١ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ، يستفاد من بعثات الخبراء والاستشاريين التقنية ومن الدورات التدريبية لمساعدة الدول الأعضاء في استعراض واختيار وتكييف برامج إعادة التدريب . وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير ، يتم إيفاد بعثات استشارية تقنية إلى كل من باكستان وبوتسوانا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا وملاوي وموريشيوس وميانمار وناميبيا ونيبال والهند .

١١٤ - وفيما يتعلق بالتدريب المتاح للموظفين المعنيين برعاية مدمني المخدرات (الهدف ٣٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ، يشكل تدريب الموظفين النشاط الأساسي ضمن برنامج منظمة العمل الدولية المعني بالمخدرات . ويسترعى الإنتباه إلى الأنشطة التدريبية المضطلع بها في إطار المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية والنرويج في الجنوب الافريقي ، والمشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في زمبابوي . كما أن الأنشطة الأخرى التي تغطيها هذه الفترة المشمولة بالتقرير تشمل ما يلي :

(أ) البرنامج الإقليمي لآسيا المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعادة التأهيل المجتمعي لمدمني المخدرات : عقدت دورة تدريبية إقليمية شملت ٣٠ مشاركا من باكستان وبوتان وسري لانكا ونيبال والهند في روالبندي ، باكستان ، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . ووضع دليل تدريبي تم استخدامه أيضا لصياغة الخطط اللازمة لبرامج البيان العملي التي سيتم إنشاؤها في كل بلد منها . ويتم أيضا تنفيذ أعمال المتابعة بما في ذلك تقديم الخبرات الاستشارية ، واستقصاء الموارد المجتمعية وتوفير التدريب الإضافي على الصعيد الوطني في البلدان المشاركة ؛

(ب) البرنامج المشترك بين برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وميانمار حول مكافحة إساءة استعمال المخدرات : في إطار قطاع إعادة التاهيل الاجتماعي ضمن هذا البرنامج ، عقد خبير استشاري من منظمة العمل الدولية سلسلة من الدورات التدريبية في موقع العمل لموظفي مركز مندلي للعلاج والتاهيل . ويتم كذلك تنظيم برنامج زمالة إقليمي لإثنين من الموظفين من ميانمار ؛

(ج) المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتايلند بشأن تعزيز برامج إعادة التاهيل للمدمنين الناقهين : عقدت دورة تدريبية في إطار المشروع ضمت ٣٨ مشاركا ، وترمي إلى تحقيق المزيد من الفهم وتوليد روح العمل الجماعي وتوفير المزيد من التعاون الفعال في عملية العلاج وإعادة التاهيل .

١١٥ - وتحقيق الاندماج الاجتماعي مجددا للاشخاص الذين أنهوا برامج العلاج والتاهيل (الهدف ٣٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) هو الهدف النهائي لجميع مشاريع منظمة العمل الدولية التي تتضمن تدابير محددة بهدف مساعدة المدمنين الناقهين خلال عملية إعادة الاندماج والتكيف مع الاسرة والحياة العملية والحياة الاجتماعية . وهذه تشمل البرامج اللاحقة للرعاية ، واشتراك الاسرة ، وجماعات المساعدة الذاتية ، والانشطة المدرة للدخل .

٢ - منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)

١١٦ - فيما بين ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اقتصرت أنشطة الفاو المتصلة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات على الاشتراك في الاجتماعات الدولية . وعلى وجه التحديد ، وفرت الفاو الدراية التقنية للاجتماع المعني بإنشاء علامات وراثية لأصناف القنب التجارية الجديدة الوحيدة المَسْكَن الخالية من المخدر (فيينا ، ١٥ و ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩١) .

١١٧ - ولدى الفاو قدرة تقنية جاهزة للتعاون في ميادين التدخل التالية المندرجة في خطة العمل الشاملة لمنظومة الامم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات :

(أ) استعمال أنشطة الاستشعار من بُعد لجمع المعلومات الاساسية المتعلقة بجوانب انتاج المخدرات وتقييم هذه المعلومات (الهدف ١٤ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ؛

(ب) البرامج التربوية وبرامج التنمية الريفية ؛

(ج) استعمال مبيدات الاعشاب ، بطريقة مأمونة بيئيا ، للقضاء على محاصيل المخدرات (الهدف ١٥ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ؛

(د) إعادة تنمية المناطق التي كانت تزرع سابقا بمحاصيل المخدرات غير المشروعة (الهدف ١٦ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) ؛

(هـ) استعمال الاساليب الوراثية لتقليل مركبات المخدرات في النباتات أو تخليص النباتات منها ، ووضع علامات مورفولوجية وراثية على النباتات التي يقل فيها المخدر أو ينعدم ، وذلك تسهيلا للتعرف عليها .

١١٨ - وفي الوقت الحالي ، تتعاون الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاونا نشطا مع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تقصي إمكانية تنفيذ مثل هذه الانشطة . والفاو لا تبحث لنفسها عن دور مستقل أو رائد في هذا البرنامج ، بل تسعى إلى مساعدة البرنامج المذكور على أداء مهمته ، وذلك في نطاق اختصاصها بميادين التنمية الريفية وانتاج المحاصيل والقضاء على النباتات المخدرة .

٣ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١١٩ - إن أنشطة اليونسكو الداخلة في برنامج التربية الوقائية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات تسترشد بتوصيات المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام الاخير الذي عقدته اليونسكو (باريس ، تشرين الاول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، القرار ١ - ١٤) ، والدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة المعنية بمكافحة إساءة استعمال المخدرات (نيويورك ١٩٩٠ ، البندان ١٤ و ١٥) ، والدورتين الرابعة والاربعين والخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة (نيويورك ، ١٩٨٩-١٩٩٠ ؛ القراران ١٤١/٤٤ و ١٤٢/٤٤ والمقرر ٤١٠/٤٤ والقراران ١٤٨/٤٥ و ١٤٩/٤٥) وخطة العمل الشاملة لمنظومة الامم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، حسبما ترد في وثيقة برنامج اليونسكو وميزانيتها (25C/5) .

١٢٠ - وبالاشارة إلى الاهداف المحددة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات والانشطة المطلوبة بموجب خطة العمل الشاملة لمنظومة الامم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، ينبغي ملاحظة الاتي :

(أ) التعاون المشترك بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي والدولي (الهدف ٣ من أهداف المخطط الشامل المتعدد التخصصات ، وخطة العمل الشاملة للمنظومة) :

'١' التوقيع (في شباط/فبراير ١٩٩١) على مذكرة تفاهم بين اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات/صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (١,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لمدة سنتين) . وستجمع المنظمتان كلتاهما مدخلات فنية ومالية لدى مساعدتهما للدول الاعضاء ، وذلك عن طريق دراسة محددة للاحتياجات والموارد في مجال التربية الوقائية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في البلدان التي ستنفذ فيها مشاريع رائدة وتستحدث فيها استراتيجيات على الصعيد دون الإقليمي ؛

'٢' توفير مستشار مؤقت في حلقة تدريبية تابعة لمنظمة الصحة العالمية معنية ب "تعزيز الاختصاص السيكولوجي بشؤون الاطفال والمراهقين" (جنيف ، ١ - ٣ أيار/مايو ١٩٩١) استنادا إلى مشروع مشترك بين اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية (قدم إلى برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، التماسا للتمويل) لاستعراض تقنيات التربية الوقائية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ؛

'٣' الاشتراك في اجتماعات الامم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنسيق (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أيار/مايو ١٩٩١) ؛

(ب) نشر المعلومات وتبادلها (الهدف ٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات ؛ والفقرة ٦٩ من خطة العمل الشاملة للمنظومة) :

'١' إعداد رسالة إخبارية وبيبلوغرافية مشروحة ودليل بشأن التربية الوقائية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ؛

'٢١' هناك خبير استشاري ، ممول من لجنة الاتحادات الاوروبية ، يعمل مع إخصائي برامج باليونسكو على وضع مشروع شامل يستند إلى إجراءات لجنة الاتحادات الاوروبية ومتطلبات اليونسكو الفنية (لكي يقدم إلى مجلس لجنة الاتحادات الاوروبية) . والقيام ، حسب الطلب ، بنشر وثائق بشأن التربية الوقائية على الدول الاعضاء والافراد . وانتاج كتيب معلومات عن برنامج التربية الوقائية التابع لليونسكو (بالاسبانية والانكليزية والفرنسية) يوزع على الوفود الدائمة لدى اليونسكو ومكاتب اليونسكو الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وفي منظومة الامم المتحدة ؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية والمالية لتحسين مستوى تدريب القائمين بالتدخل لاتقاء إساءة استعمال المخدرات (الهدف ٣ من المخطط الشامل المتعدد التخصصات) : تقديم الدعم التقني والمالي إلى المدرسين الغانيين لكي يشتركوا في الحلقة التدريبية الوطنية المقدمة من المجلس الدولي المعني بالكحول والإدمان (غانا ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) . وتدريب أساتذة الجامعات (لابلاتا ، الارجنتين) . وتنظيم حلقة دراسية وطنية عن التربية في مجال المخدرات ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) في بلغاريا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) . وبدعوة من اليونسكو ، يشترك أخصائي من العاملين في شعبة تنمية بحوث المناهج التعليمية بوزارة التعليم الغانية في حلقة دراسية مشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسكو معنية بـ "تعزيز الاختصاص السيكولوجي بشؤون الاطفال والمراهقين" (جنيف ، أيار/مايو ١٩٩١) . والاسهام بالمساعدة المالية والتعاون لتنفيذ مشروع رائد متعلق بالتدريب والإعلام في مجال التربية الوقائية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات يخصص للمدرسين والطلاب والآباء في مقاطعة هوهوي ، بالارجنتين (من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) ؛

(د) تقديم المساعدة التقنية إلى مشاريع البلدان المدعومة ماليا من برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الامم المتحدة لإساءة استعمال المخدرات (خطة العمل الشاملة للمنظومة ، الفقرتان ٨٠ و ٩٥) : تنفيذ ورصد مشاريع ممولة من خارج الميزانية : في افريقيا (غانا والسنغال) ، وآسيا (ميانمار) ، ومنطقة الكاريبي الفرعية . والهدف الرئيسي هو تحسين تدريب المدرسين والقادة المحليين وإدراج عناصر من التربية الوقائية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في المناهج التعليمية المدرسية والانشطة المضطلع بها خارج المدرسة . وبعثة تقييم

للمشروع الجاري الذي نفذ في ميانمار بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . واستعراض ثلاثي للمشروع الجاري الذي نفذ في السنغال (برنامج الامم المتحدة لمراقبة المخدرات - اليونسكو - موظفو المشروع) ؛

(هـ) إجراءات لزيادة التوعية : التعاون مع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١) وعقد الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (١٩٩١-٢٠٠٠) . والتعاون مع شباب باريس وعمدية باريس وعمد العالم ، برعاية اليونسكو ، لتنفيذ "اليوم الدولي الثالث للعمد المكافحين للمخدرات" (باريس ، نيسان/ابريل ١٩٩١) (٧٠ عمدة حاضرين ، و ٨٠٠ عمدة وقّعوا على ميثاق بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات) ؛

(و) المنشورات والبحوث (الهدف ٢ من أهداف المخطط الشامل المتعدد التخصصات) : إعداد دليل منهجي لافريقيا الغربية بالاستناد إلى دراستين استقصائيتين أجريتا في غانا والسنغال ؛ وبحث بشأن الادبيات التي تتناول تقنيات التربية الوقائية : قائمة وشائق أساسية في فرنسا سيجري نشرها ؛ والاعداد لحلقة تدريبية تعقد بالتعاون مع المجلس الدولي المعني بالكحول والادمان ، لاجل التعاون بشأن المشروع السالف الذكر الذي سيمتد نطاقه إلى أمريكا الشمالية واسبانيا وألمانيا ؛ وانتاج تقرير معنون "دراسة استقصائية لخط الأساس" تتناول العوامل الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات في منطقة بوكوز (٤٠ كم من أكرا) في إطار المشروع الجاري الذي نفذ في غانا ؛

(ز) تعزيز التربية الوقائية : حلقة دراسية في بروكسل تنظمها اللجنة الاوروبية لمكافحة المخدرات (نيسان/ابريل ١٩٩١) بشأن إنشاء جهاز رصد أوروبي للمخدرات ؛ واجتماع لكبار المسؤولين المعنيين بمسائل إساءة استعمال المخدرات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، يعقد في طوكيو (شباط/فبراير ١٩٩٠) لتحسين التعاون الإقليمي والدولي بشأن مسائل مختارة تتعلق بإساءة استعمال المخدرات ؛ وندوة "اللقاءات الاوروبية الاولى بين الشرق والغرب - حالات إدمان السموم" تنظمها لجنة الاتحادات الاوروبية واللجنة الفرنسية للتعليم من أجل الصحة ومنظمتان غير حكوميتين (باريس ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١) .

٤ - منظمة الطيران المدني الدولي

١٢١ - بالاشارة إلى الفصل الثاني من خطة العمل الشاملة للمنظومة (منع الطلب غير المشروع على المخدرات وتقليله) ، نظر مجلس منظمة الطيران المدني الدولي ، خلال دورته الثانية والثلاثين بعد المائة (٨ آذار/مارس ١٩٩١) ، في تقرير مرحلي عن تنفيذ القرار A/27-12 الصادر عن جمعية منظمة الطيران المدني الدولي ، الذي يحث المجلس ، في البند ٣ من أحكامه ، على وضع تدابير ملموسة على درجة عالية من الأولوية لمنع احتمال استعمال أفراد الطواقم ومراقبي الحركة الجوية والميكانيكيين وغيرهم من موظفي الطيران المدني الدولي للمخدرات غير المشروعة وإساءة استعمال ما عداها من مخدرات أو مواد ولتقليل درجة هذا الاحتمال . وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يتشاور مع الدول المتعاقدة بشأن مدى وطبيعة أي مشكلة مرتبطة باستعمال موظفي الطيران المدني للمخدرات غير المشروعة وإساءة استعمالهم لما عداها من مخدرات أو مواد . وسئلت الدول عما إذا كانت هناك أية مشكلات متصلة بإساءة استعمال المواد قد ووجهت بين حملة إجازات الطيران المدني ، وعما إذا كانت الإدارات قد أنشأت أية نظم اختبار إلزامي للكشف عن تعاطي المواد ، وعن النتائج في حالة إنشاء مثل هذه النظم . ونظرا إلى الأولوية العليا المولاه لهذه المسألة ، طُلب إلى الدول أن تجيب بحلول منتصف آب/أغسطس ١٩٩١ لكي تسمح بإجراء مزيد من الدراسات وبنظر المجلس في الأمر بحلول نهاية السنة .

١٢٢ - وبالاشارة إلى الفصل الخامس من خطة العمل الشاملة للمنظومة ، المتعلق بقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، فإنه لتحديد مدى كفاية المواصفات التقنية القائمة المتصلة بنقل المخدرات جوا على نحو غير مشروع ، تلزم دراسة الخطر العالمي القائم نتيجة لازدياد استعمال الملاحة الجوية الدولية في نقل هذه المخدرات ودراسة جميع ما يتصل بذلك من جوانب تقنية . وبعد نظر المجلس في هذا الموضوع في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة ، طُلب إلى الدول أن تقدم معلومات عن الإجراءات أو الممارسات التقنية التي أدخلتها أو تفكر في إدخالها لمنع نقل المخدرات جوا على نحو غير مشروع . وبفضل هذا الاستفسار ، يؤمل أيضا في اكتشاف مدى تحقق الهدف المرجو من التعديلات العديدة المدخلة على معايير تيسير الإجراءات لدى منظمة الطيران المدني الدولي لتعكس متطلبات مراقبة المخدرات ؛ وعلى وجه أكثر تحديدا ، اكتشاف مدى حفاظ الدول على التوازن بين المصالح المرتبطة بتيسير تحرك الركاب والبضائع والمصالح المرتبطة بمكافحة المخدرات .

١٢٣ - كما طُلب إلى الدول أن تحدد ما إذا كانت قد اتخذت ، أو فكرت في اتخاذ ، إجراءات للانضمام إلى اتفاقية ١٩٨٨ وما إذا كانت قد اعتمدت أية أحكام تشريعية لضمان إنزال العقوبات الشديدة بمرتكبي جريمة نقل المخدرات وغيرها من المواد المؤثرة عقليا نقلا جويا غير مشروع .

٥ - منظمة الصحة العالمية

١٢٤ - في جمعية الصحة العالمية الثالثة والاربعين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٠ ، اعتمدت الدول الاعضاء بالاجماع القرار WHA 43.11 بشأن تقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة . واستجابة لهذا القرار ، أنشأ المدير العام اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ برنامجا جديدا من برامج منظمة الصحة العالمية معنيا بإساءة استعمال المواد . ويجمع البرنامج الجديد بين الانشطة التي تضطلع بها برامج تقنية مختلفة . وأهدافه الاساسية هي : (أ) منع انتشار إساءة استعمال الافراد والاسر والمجتمعات المحلية والبلدان للمواد ؛ و (ب) تطوير نهوج فعّالة لمعالجة الاتكال وما يرتبط به من أمراض ؛ و (ج) إدماج المكونات الصحية في البرامج الإنمائية الموضوعة لتقليل المعروض من المخدرات ؛ و (د) التعاون على ضبط المعروض من المواد المؤثرة عقليا ذات الصفة المشروعة . وتمشيا مع الولاية العامة التي تتمتع بها منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة العامة ، ستشمل الانشطة التي يضطلع بها البرنامج الجديد الانشطة المتصلة بإساءة استعمال الكحول وما يتصل بالموضوع من جوانب اتقاء انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة البشرية (الايدز/السيدا) (WHO/PSA/90.1) .

(أ) تعزيز نظام مراقبة المخدرات المشروعة

١٢٥ - استجابة للولاية الدستورية الممنوحة لمنظمة الصحة العالمية ، واصلت المنظمة استعراض المخدرات المؤثرة نفسيا التي تولد الاتكال وأوصت باخراج البروبيلهكسدرين من دائرة المراقبة الدولية وباخراج مادة دلتا - ٩ تيتراهيدروكانابينول من الجدول الأول لاتفاقية ١٩٧١ إلى الجدول الثاني منها ، وبإنهاء إعفاءات من المراقبة ممنوحة من حكومة الولايات المتحدة لبعض المستحضرات المؤثرة عقليا . وهذه التوصيات اعتمدتها لجنة المخدرات في نيسان/ابريل ١٩٩١ .

١٢٦ - وبالتعاون مع مختبر برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، توسعت منظمة الصحة العالمية في برنامجها المخصص لزمالات التدريب في المختبرات على

اختبار مدى إساءة استعمال المخدرات . وقد اختير ثلاثة مرشحين من البلدان النامية لوضعهم على قائمة المتدربين . وتعاونت منظمة الصحة العالمية مع أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، التابعة لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، في حلقة دراسية لمديري مكافحة المخدرات الوطنيين في آسيا .

(ب) منع الطلب غير المشروع على المخدرات والتقليل منه

١٢٧ - يعتبر تعزيز الخطط الوطنية الرامية إلى تقليل الطلب التزاما رئيسيا من التزامات منظمة الصحة العالمية . وفي هذا الصدد ، أعرب برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن ترحيبه ببرنامج إساءة استعمال المواد بوصفه شريكه المتعاون الرئيسي . وخلال التعاون مع برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية ، أرسلت فعلا بعثات تقييم إلى البرازيل وبوليفيا ونيبال وصُممت برامج للعمل في القطاع الصحي بالبلدان الثلاثة جميعها . وبالاضافة إلى ذلك ، هناك برامج تعاونية جارية فعلا في أفغانستان (بالتعاون أيضا مع مكتب منسق الامم المتحدة لبرنامج المساعدات الانسانية والاقتصادية الخاص بأفغانستان) وميانمار وسري لانكا .

١٢٨ - كما عزز التعاون مع طائفة متعاظمة من المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني والصعيد الاقليمي والصعيد العالمي . ومثل هذه المنظمات تشمل المنظمات التي تهتم أساسا بإساءة استعمال المخدرات والمنظمات التي تهتم بالامور الصحية أو الاجتماعية على نحو أعم كثيرا .

١٢٩ - وتُبذل جهود خاصة لتحسين نوعية البيانات الصحية المتعلقة بإساءة استعمال المواد . وتقيم منظمة الصحة العالمية في الوقت الحالي نظاما دوليا لرصد إساءة استعمال المواد يسمى "أتلاس" (نظام تقييم الصلة بين اتجاهات إساءة الاستعمال) لتوفير لمحة عالمية شاملة تبين الآثار الصحية المترتبة على الاتجاهات الراهنة في ميدان إساءة استعمال المواد . وهذا النظام يجري إنشاؤه بالتشاور مع المسؤولين عن النظام الدولي لتقدير مدى تعاطي المخدرات وغيره من مشاريع الابلاغ الدولية . وكجزء من نظام "أتلاس" ، أُعد مخطط إجمالي للدراسة بهدف التوصل إلى معلومات أكثر تحديدا من المعلومات المتاحة حاليا بشأن العواقب الصحية المترتبة على أنماط معينة من أنماط استعمال المواد .

١٣٠ - وفي هذا الصدد ، أُعد دليل إعلامي عن المخاطر الصحية المتولدة عن المخدرات "المصممة خصيصا" وأُرسل إلى وزارات الصحة بجميع الدول الاعضاء في منظمة الصحة

العالمية لكي يستعمله المسؤولون الصحيون الوطنيون كمصدر معلومات جاهز بشأن هذه الفئة من المخدرات . وفي الوقت نفسه ، أصدرت منظمة الصحة العالمية ، استجابة للانشغال الدولي بمسألة الكوكايين ، تكليفا بإعداد أربعة منشورات استعراضية نقدية (بشأن علم الأوبئة ، والتشريع ، والاتقاء ، والعلاج) وتعاونت مع معهد الأمم المتحدة الاقليمي لبحوث الجريمة والقضاء على تنظيم اجتماع خبراء وَضَع مقترحات لأجل إعداد استراتيجية دولية متكاملة .

١٣١ - ونظرا لأن مشكلات إساءة استعمال المخدرات تترك أشد الأثر غالبا على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي ، كرست منظمة الصحة العالمية اهتماما خاصا للأنشطة التي تستهدف مساعدة جهود الاتقاء المحلية ودعمها أو أيا من المساعدة أو الدعم . وقد أُعدت مجموعة إعلامية مصممة لتعزيز قدرة الأسر على الاتقاء ، وذلك لكي يستعملها العاملون في مجال الرعاية الأولية في أمريكا اللاتينية . وبالتعاون مع إحدى الوكالات الحكومية ومنظمة غير حكومية ، وضعت المنظمة أيضا مبادئ توجيهية بسيطة بشأن كيفية إنشاء وتسيير مراكز إعلام محلية تعنى بإساءة استعمال الكحول وغيره من المخدرات .

(ج) المعالجة وإعادة التأهيل

١٣٢ - بعد عملية تطوير استمرت طويلا ، انتهت المنظمة من العمل على مشروع منهجية لتقدير نوعية العناية في مختلف مراحل المعالجة الخاصة بإساءة استعمال المخدرات . ويجري اختيار هذه المنهجية في خمسة بلدان وهي تقدم للبلدان طريقة لوضع المعايير الملائمة لمرحلتها الخاصة من التطور ولأنماطها الخاصة من إساءة استعمال المواد .

١٣٣ - كذلك بدأ العمل على توفير وصف أكثر دقة لمجموعة من النهوج المختلفة المستخدمة في نظم معالجة إساءة استعمال المخدرات . وقد أعقب عملية الاستعراض الأوّلية لأنواع المعالجة التكليف بوضع دراسات تغطي جميع النهوج الرئيسية المستخدمة حاليا مع الاهتمام بالفرق بين الثقافات وتقاليد المعالجة وأنماط إساءة استعمال المواد . وفيما يتصل بهذا النشاط ، تركّز الاهتمام بشكل خاص على استعمال الأدوية البديلة في معالجة الارتهان بالمستحضرات الأفيونية ، وقد تم إعداد تقرير خاص (WHO/PSA/90.3) يعني بالتغيرات في السياسة والممارسات فيما يتعلق ببرامج الميثادون في ستة بلدان .

١٣٤ - وتعزيزا لجميع أنواع الأنشطة المذكورة أعلاه ولتحسين فعالية برامج المعالجة ، ولا سيما على مستوى العناية الأوّلية ، عمدت المنظمة الى وضع مواد

تدريبية بالاسبانية والانكليزية والبرتغالية والسواحيلية والعربية والفرنسية . ويجري العمل أيضا على إعداد نسخ سمعية بصرية من هذه المواد باللغة الانكليزية . وتتناول المواد التدريبية جميع مراحل الاستجابة المتكاملة ابتداء من تقدير مشاكل إساءة استعمال المواد على الصعيدين الفردي والمجتمعي ، وحتى برامج الرصد والتقييم .

٦ - الاتحاد البريدي العالمي

١٣٥ - عقدت في لاباز في الفترة من ٢٣ الى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ الحلقة الدراسية الثانية لتدريب موظفي البريد في منطقة امريكا اللاتينية على طرائق كشف الشحنات البريدية المتضمنة للمخدرات . وكانت الحلقة الدراسية الاولى قد عقدت في بانكوك في الفترة من ٣ الى ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ لموظفي البريد في بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ .

١٣٦ - وقد اضطلع بعد ذلك المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي بعملية تقييم أجريت في إدارات البريد التي اشتركت في الحلقتين الدراسيتين الاولى والثانية . وفي هذا الصدد تم تنظيم بعثة للتقييم أوفدت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ الى اندونيسيا وتايلند بينما أوفدت بعثة أخرى في بداية عام ١٩٩١ الى أربعة من بلدان امريكا اللاتينية . كما أرسل الى إدارات البريد استبيان مصمم للحصول على الآراء والملاحظات المتعلقة بفعالية التدريب الذي تم تلقّيه . وقد درس المجلس التنفيذي للاتحاد نتائج هذا الاستبيان في اجتماعه في نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٩١ .

١٣٧ - وظهر من التقييم الذي قامت به البعثتان أن التدريب الذي قدمته الحلقتان الدراسيتان على الكشف عن المخدرات كان على غاية الفائدة ومناسبا تماما لاحتياجات إدارات البريد . كما أكد المراقب من الاتحاد البريدي للامريكتين واسبانيا والبرتغال أن الحلقة الدراسية الثانية قد أدّت الى نتائج إيجابية . وقد ترجم هذا الاتحاد الصغير دليل الحلقة الدراسية الى اللغة الاسبانية وهو مستعد لتوزيعه على جميع إدارات البريد عند الطلب . ونظرا لأن التدريب على الصعيد الوطني أقل تكلفة ، فإن ممثل هذا الاتحاد يعتقد أن من الضروري تغيير وجهة هذه الحلقات الدراسية بعض الشيء . وعلى هذا فإن الحلقة الدراسية المقبلة يمكن أن توجّه نحو مدربي الحلقات الدراسية الوطنية . وقد استجاب المجلس التنفيذي للاتحاد البريدي العالمي لهذا الاقتراح ووجّه إرشاداته للمكتب الدولي لاتخاذ الخطوات اللازمة لكي تفي الحلقة الدراسية المقبلة بهذا الغرض .

١٣٨ - ومن المزمع عقد الحلقة الدراسية الثالثة لتدريب موظفي البريد على كشف الشحنات البريدية المتضمنة للمخدرات في الجزائر خلال الربع الاخير من عام ١٩٩١ . وسيموّل برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جزءا كبيرا من تكاليفها . الى جانب ذلك أجريت دورة دراسية أقاليمية تعنى بالامن البريدي في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ١٩٩١ وخصّصت يومين إثنين لموضوع "المخدرات في البريد" .

١٣٩ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي للاتحاد في دورته المعقودة في نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٩١ التوصية ١٩١/١٠ المعنونة : "التدابير الدائمة الرامية لضمان الامن البريدي" ، وفيها يحث الاتحاد إدارات البريد في البلدان الاعضاء فيه على العمل ، بالتنسيق مع الهيئات العاملة على إنفاذ القوانين ، على اعتماد طرائق نشطة لمنع الاستخدام غير المشروع للبريد ، وذلك كوسيلة للمكافحة الفعّالة للاتجار بالمخدرات .

٧ - المنظمة البحرية الدولية

١٤٠ - للمساعدة على كبح التهريب واستخدام المخدرات في البحار ، تعمل المنظمة البحرية الدولية بالتعاون مع جهات أخرى للتغلّب على هذه المشكلة المتزايدة التي تتجاوز الحدود الوطنية . وقد أعدت نشرة صغيرة عنوانها "المخدرات على ظهر السفينة : الصراع ضد مهربي المخدرات ومستخدميها" (١٩٩٠) ، وهي موجهة لقرائتها من جانب طواقم البحار على ظهر السفن .

١٤١ - بالإضافة الى ذلك تواصل المنظمة إيلاء درجة عالية من الأولوية لدراسة التدابير الرامية الى منع ما يمكن من استخدام المخدرات غير المشروعة وإساءة استعمال المخدرات الاخرى أو غيرها من جانب أفراد الطواقم وغيرهم من العاملين على المساعدة في عمليات الشحن البحري . وفي هذا الصدد تم هذا العام تعديل اتفاقية تيسير حركة الملاحة البحرية الدولية لعام ١٩٦٥ ، بحيث تكيّف معاييرها وممارساتها الموصى بها لإبراز مشكلة تهريب المخدرات غير المشروعة أمام سلطات الموانئ .

١٤٢ - كذلك تقوم المنظمة البحرية الدولية بدراسة عن كيفية تفادي أي تأثير سلبي قد تتركه هذه التدابير على التقدم في تيسير حركة المرور البحرية . وفي هذا الصدد لوحظ أن أي احتجاز غير سليم لسفينة ما في حال عدم توفّر الدليل أو افتراض الإهمال أو ارتكاب جرم من جانب مشغل السفينة المعنية ، سيؤدي الى الإضرار بالمبادئ الموضوعة في اتفاقية المنظمة البحرية الدولية الخاصة بتسيير حركة الملاحة البحرية الدولية .

١٤٣ - وقد أثيرت مسألة استعمال المخدرات وإساءة استعمال الكحول من جانب البحّارة أثناء الدورة الثامنة للجنة المعنية بالتدريب والمشتركة بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية (جنيف ، من ١٧ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) . وقد قررت اللجنة أن المسألة على أهميتها ينبغي أن تناقش في محافل أخرى من قبيل لجنة صحة البحّارة وهي لجنة مشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية .

١٤٤ - وقد لاحظت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية ، في دورتها التاسعة والخمسين (من ١٣ الى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١) ، تعليقات منظمة الصحة العالمية الخاصة بمراقبة المخدرات والكحول على ظهر السفن ونتائج الاختبارات المنفذة في الولايات المتحدة على إساءة استعمال المخدرات والكحول بين البحّارة ووافقت على أن البحّارة المعطلين بسبب الاستخدام غير الآمن للمخدرات أو الكحول يمكن أن يشكلوا مصدر خطر للسلامة إذا عملوا في المراكز الحساسة على السفن . وطلبت اللجنة من اللجنة الفرعية المعنية بمقاييس التدريب والمراقبة أن تنظر في المسألة وأن تقدّم نتائجها وتوصياتها الى اللجنة في دورتها الستين وأن تحدد برنامج الاختبار الذي يمكن أن يصلح من الناحية العملية لكشف مسيئي استعمال المخدرات أو الكحول على ظهر السفن وأن تبيّن ما إذا كان من الضروري أن تقوم المنظمة بوضع مقاييس ومبادئ توجيهية حول هذه المسألة .

٨ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٤٥ - يتناول الصندوق جانب العرض من مشكلة إساءة استعمال المخدرات . وهو يحاول في برامجه المخصصة لتخفيف حدة الفقر في الأرياف في المناطق التي تزرع فيها محاصيل المخدرات أو في المناطق المجاورة لها ، أن يزود منتجي المخدرات غير المشروعة بمصادر بديلة للدخل . ويجري توفير الخدمات الاجتماعية المحسنة والدعم للمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة لمساعدتها على الدخول في التيار الرئيسي للعيش والانتاجية بشكل مشروع .

١٤٦ - وتضم معظم مشاريع الصندوق الجارية تقديم الائتمانات وتحسين خدمات الدعم والتنمية المجتمعية (المرافق الصحية ، والصحة ، وتنظيم الاسرة ، وبرامج محو الأمّية ، ومراكز العناية النهارية ، والمدارس ، وشق الطرقات) واستصلاح الأراضي الجديدة للزراعة كما هو الحال في امريكا اللاتينية على الغالب ، فضلا عن منح سندات تمليك الارض . وهناك ثلاثة مشاريع جارية في بوليفيا يبلغ إجمالي تكلفتها ٤٧,٤ مليون

دولار من دولارات الولايات المتحدة أسهم الصندوق بمبلغ ٣١,٣ مليون دولار منها . وتتيح هذه المشاريع فرصا جديدة لسكان المنطقة وهي بذلك تطمح الى منع السكان من الانتقال الى أراضي زراعة الكوكا . وتتضمن هذه المشاريع ما يلي : خدمات الائتمان والدعم ؛ برنامج للصحة الحيوانية ؛ التشجير وحماية التربة ؛ الطرق الزراعية ؛ مياه الشرب ؛ تربية الاسماك والحرف اليدوية التقليدية والتنمية المجتمعية ؛ تشجيع تعاونيات صغار المالكين والصناعات الصغيرة ؛ أنشطة الإنتاج والتسويق وتعزيز الإمداد بالبذور وشتلات الاشجار المثمرة المحسّنة ؛ الري والهياكل الاساسية للطرقات البرية . ومن النتائج الهامة لهذه المشاريع أنها أدّت الى زراعة أراض جديدة .

١٤٧ - ومن المشاريع الجارية في امريكا اللاتينية "مشروع التنمية الريفية في التو مايو" في بيرو وتبلغ تكلفته الإجمالية ٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يوفّر الصندوق ١٩ مليون دولار منها . ويساعد مشروع التنمية الريفية هذا على تنظيم ملكية الاراضي وتشجيع الري وتعزيز خدمات الدعم الزراعي . فقد منح ما يزيد على ٣٠٠ ٤ من سندات التمليك الفردية بالإضافة الى سندات الملكية الجماعية . وقد ازداد انتاج الارز وأصبح يوفّر ١٦ في المائة من إجمالي انتاج البلد واتيحت فرص جديدة للسكان الذين كان من الممكن بدون ذلك أن ينتقلوا الى المناطق المنخفضة التي تزرع الكوكا بحثا عن العمل .

١٤٨ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يوجد مشروع للإنتاج الزراعي (إجمالي تكلفته ٢٤,٧٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، يقدّم الصندوق ٧,٣٨ مليون دولار منها) وهو يزوّد قرابة ٦٠ ٠٠٠ أسرة زراعية صغيرة بالري والمدخلات الزراعية والطرق الفرعية وخدمات الدعم الزراعي . وقد بدأ برنامج موسّع لإنتاج محصولات الاراضي المرتفعة وزاد إنتاج الذرة قرابة ٧٠ في المائة كما زاد إنتاج المنيهوت بنسبة الضعف . كما أكملت عشرة مشاريع صغيرة للري مما أدّى الى زيادة في الاراضي المروية من الهدف التقديري البالغ ٦٠٠ ٣ هكتار الى ٣٣٠ ٤ هكتارا . وهناك برنامج مكثّف للارز يغطي حوالي ٠٠٠ ٣٣ هكتار من الاراضي المخصصة لزراعة الارز في إطار مجموعة بنود تكنولوجية ، مما يوفّر البذور المحسّنة والاسمدة ومبيدات الحشرات .

١٤٩ - كما بدأ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٨٨ مشروع آخر هو مشروع الائتمان الريفي (إجمالي تكلفته ٧,٠٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يقدّم الصندوق ٤,٤ مليون دولار منها) وهو يوفّر الائتمانات للأفراد والجماعات لإنتاج المحاصيل وتربية المواشي وتربية الاسماك وتجهيز المواد الزراعية والصناعات المنزلية والخفيفة .

١٥٠ - وهناك مشروع ثالث في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدأ أعماله الفعلية في ١٩٩١ (تكلفته الفعلية ١٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قدم الصندوق ٥,٣ مليون دولار منها) . ويركّز هذا المشروع على إنتاج الاغذية وإنقاص زراعة خشخاش الافيون وإقامة مؤسسات يمكن أن توفّر الخدمات التقنية والمالية الاساسية للمزراعين . وستستفيد النساء بشكل خاص من الائتمان المتعلق بأسواق الحرير وإنتاج الخضروات . وسيجري استكمال واستصلاح قرابة ٩٠ كيلومترا من الطرق البرية . ويصعب في الوقت الحاضر تقدير النتائج الكمية للمشروعين المذكورين أخيرا في جمهورية لاو .

١٥١ - وهناك أيضا مشروع التنويع الزراعي والري الشعبي في الشمال (تكلفته الإجمالية ١٨,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، قدم الصندوق عشرة ملايين منها) وهو يستخدم أساليب الري لمساعدة المزراعين الراغبين في التحوّل عن زراعة الارز نظرا لانخفاض أسعاره الحالية والمتوقعة ، وتشبيطهم عن الانتقال الى زراعة الافيون . وقد أدّت خدمات الائتمان والدعم الزراعي وطرق الاتصالات البرية الى توسيع إنتاج الخضروات والاشجار المثمرة فضلا عن إنتاج الصويا والثوم والفول السوداني . وأخيرا يعمل الصندوق على تنظيم مشروع كبير آخر في ميانمار وهو يتصل بأنشطة برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وذلك في إطار البند المعنون "مكافحة إساءة استعمال المخدرات في مناطق الحدود" . ويهدف هذا المشروع المقترح الى زيادة الإنتاجية وتنويع الزراعة لحوالي ٠٠٠ ٣٠ من المزارعين في المناطق الجبلية ضمن نظام جديد للمزارع . وستزداد إنتاجية المحاصيل الحالية من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المحسّنة ومن خلال تحسين الوصول الى مدخلات المحاصيل من قبيل الاسمدة والمبيدات .

١٥٢ - ومن الاهداف الاخرى استبدال خشخاش الافيون باعتباره محصولا زراعيا رئيسيا في المناطق الجبلية وذلك عن طريق إدخال محاصيل ونظم زراعية جديدة . ويتمثل أحد الاهداف الهامة لهذا المشروع في إيقاف عملية تدهور البيئة من خلال التخطيط لاستعمال الاراضي مما يؤدي الى حماية الموارد الطبيعية .

١٥٣ - وقد نشط الصندوق في الجهود الرامية الى تعبئة التعاون فيما بين وكالات الامم المتحدة بخصوص مبادرات مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وفي الاجتماع الذي عقده الفريق الفرعي المعني بالتنسيق والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة ، والذي عقد منذ عام برئاسة الصندوق ، تم إصدار توصية حول إنشاء فرقة عمل لوضع الآليات الفعالة للتعاون مع وكالات الامم المتحدة ذات الصلة بمشكلة مكافحة المخدرات . ويضم الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة حاليا برنامج الامم المتحدة الإنمائي

وبرنامج الاغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الامم المتحدة للطفولة . كذلك وافق الفريق الفرعي على أن يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدور أداة الاتصال ببرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لضمان أن أنشطة فرقة العمل تتمشى مع الوجهة العامة لانشطة ذلك البرنامج .

٩ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١٥٤ - تتمثل ولاية اليونيدو في تشجيع تصنيع البلدان النامية الساعية لتحقيق التنمية الاقتصادية . ولانشطة المنظمة أثر مباشر على القطاعات الاجتماعية والبيئية والصحية وقطاعي العمالة والتعليم في تلك البلدان . ولهذا فإن النهج الذي تتبعه إزاء مسألة مكافحة إساءة استعمال المخدرات يؤثر بصورة مباشرة على خلق القاعدة التقنية الاقتصادية في البلدان النامية . وقد أنشأت اليونيدو برامج صناعية خاصة منها ما يلي :

(أ) إنشاء مختبرات للإنتاج ومراقبة الجودة لمراقبة محتوى ونوعية المواد الصيدلية التي تحتوي على مخدرات خاضعة للرقابة الدولية ؛ الاستعاضة عن المواد الصيدلية التي تحتوي على مخدرات أو مؤثرات عقلية وغير ذلك من المواد ذات التأثير المماثل ، وذلك باستخدام التكنولوجيا والمعدات والتدريب ؛ استخدام تصاميم للمنتجات والتغليف تهدف الى تخفيف احتمال إساءة الاستعمال بسهولة ؛

(ب) دعم برامج استبدال المحاصيل بإنشاء مختبرات للبحث والتطوير لتحديد النباتات الافضل التي يمكن زراعتها ونقلها وتجهيزها وتسويقها كبدائل لمحاصيل المخدرات (إن محفل الاستثمار التابع لليونيدو مستعد لتقديم المساعدة في اجتذاب المستثمرين وإقامة مشاريع مشتركة للتعجيل بعملية التنفيذ) ؛

(ج) برنامج للتحسين التكنولوجي موجّه نحو تحقيق الاستفادة الافضل من المخزون الفائض من المواد الخام المستخدمة في صناعة المخدرات ، بما في ذلك رفع مستوى التكنولوجيا أو نقل التكنولوجيا الخاصة باستخراج القلويات من الافيون .

١٥٥ - وترى اليونيدو أن لمشكلة المخدرات صلة وثيقة جدا بالتعليم والعمالة والمأوى والحالة الاقتصادية في البلدان المختلفة لا سيما البلدان النامية .

وفيما يلي عرض للأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال هذه السنة وبعضها تم بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بينما قامت اليونيدو بتمويل بعضها الآخر :

(أ) مشاريع في تايلند وتركيا وغواتيمالا ومدغشقر ونيبال لتطوير الانتفاع الصناعي بالنباتات الطبية والعطرية ، وقد أدّت هذه المشاريع الى تعزيز قدرات هذه البلدان واعتمادها على الذات فيما يتعلق بإحلال المحاصيل المناسبة في مناطق الزراعة غير المشروعة . وتشتمل هذه المشاريع على مجموعة من العناصر منها اختيار النباتات المناسبة والتكنولوجيا الزراعية وتجهيز النباتات العطرية والطبية التي يمكنها أن تساند برامج استبدال المحاصيل ، وتقييم جودتها وتعليبها وتسويقها ؛

(ب) مشروعان في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا لنقل التكنولوجيات وتطويرها فيما يتعلق بصناعة المستحضرات الصيدلية باستخدام عمليات التحويل الاصطناعي أو البيولوجي للمواد الكيميائية الخام . ويمكن للعمليات التي تم التوصل إليها أن تمكّن من صنع مواد صيدلية تركيبية غير سمّية تحل محل المؤثرات العقلية والمخدرات المستخدمة حاليا في المستحضرات الصيدلية ؛

(ج) مشروعان في زامبيا وفييت نام أسهما في صنع المستحضرات الصيدلية ومراقبة جودتها ؛

(د) تقديم الدعم المباشر لبرامج استبدال المحاصيل وهو ما يتم حاليا في الارجنتين وبوليفيا وبيرو حيث بدأت بعض الأعمال التحضيرية . وقد تم تحديد بعض المشاريع الاستكشافية وتجري المفاوضات بشأنها مع الحكومات المعنية ؛

(هـ) جرى في إطار أحد المشاريع في الهند تقديم المساعدة التحضيرية لاستخدام الأفيون لإنتاج مستحضرات طبية قانونية . ويهدف المشروع الى رفع مستوى التكنولوجيا الخاصة باستخلاص القلويات من الأفيون . وتم تقديم اقتراح بمشروع لإقامة منشأة بحوث لتطوير التكنولوجيا لهذه الغاية ، وستنظر فيه الحكومة . وقد طلبت هيئات مكافحة المخدرات في الهند تنقيح المشروع بحيث يتضمن إنتاج مركّز قشة الخشخاش ؛

(و) إضافة لذلك ، يجري في تركيا تنفيذ برنامج سنوي للتدريب الحالي على استخدام النباتات الطبية والعطرية في الصناعة الصيدلية . ويضم البرنامج عددا من

المشتركين من البلدان النامية . وسيساعد هذا التدريب على تعزيز قدرات تلك البلدان على تنفيذ برامج صالحة اقتصاديا لاستبدال المحاصيل .

رابعا - جهود الحكومات في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي

١٥٦ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين القرار ١٤٨/٤٥ ، المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، المعنون "تنفيذ برنامج العمل العالمي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع" . وفي هذا القرار ، طلبت الجمعية إلى الدول أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لتعزيز وتنفيذ الولايات الواردة في برنامج العمل العالمي وطلبت إلى لجنة المخدرات وبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تعزيز التقدم في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي ورصده باستمرار . وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت الجمعية إلى الامين العام تقديم تقارير سنوية عن جميع الانشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي ، بما فيها أنشطة الحكومات . ويتضمن هذا الفرع استجابة للطلب المتعلق بتقديم تقارير عن أنشطة الحكومات .

١٥٧ - وفي الفقرة ٥٥ من برنامج العمل العالمي ، حثّت الجمعية العامة الدول التي لم تصدّق أو تنضم بعد إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، بصيغتها المعدّلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ، وإلى اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، أن تفعل ذلك . ووفقا لهذا الطلب ، واستجابة لحملة خاصة اضطلع بها برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن التقيد بالمعاهدات ، ازداد عدد الدول الاطراف في هذه المعاهدات .

١٥٨ - وإبان الفترة الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أصبحت أربع دول أطرافا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، بصيغتها المعدّلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ (فصار مجموع الدول الاطراف ١٠٣ دول) ؛ وأصبحت ٩ دول أطرافا في اتفاقية عام ١٩٧١ (وصار عدد الدول الاطراف ١٠٥ دول) ؛ وقامت ٣٠ دولة بالتصديق على معاهدة عام ١٩٨٨ أو الانضمام إليها (وصار عدد الدول الاطراف ٣٨ دولة في ١ تموز/يوليه ١٩٩١) . وفضلا عن ذلك ، بذلت الحكومات مؤخرا عدة جهود ترمي الى تنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٨ .

١٥٩ - وأفاد كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واسبانيا واستراليا وإسرائيل وبلجيكا وبولندا وبيرو وتايلند وتركيا وتونس وجنوب افريقيا ورومانيا وزامبيا والسويد والصين والفلبين وقبرص ومصر ونيوزيلندا وهولندا ، بأنه يجري إعداد تعديلات للتشريعات القائمة لدى كل منها أو إعداد قوانين أو أنظمة جديدة من أجل تنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٨ أو الإعداد للتصديق عليها .

١٦٠ - وفيما يتعلق بالمادة ٣ ("الجرائم والجزاءات") ، أفادت حكومة قبرص بأنه تم إعداد مشروع قانون ينص على زيادة في العقوبات المتعلقة بالجرائم المتصلة بالمخدرات . وأوضحت حكومة بلجيكا أنه قد تمّ تقديم مشروع قانون إلى البرلمان يجعل غسل الأموال في عداد الجرائم . وفي إسرائيل ، يجري إعداد تشريع يتعلق بغسل الأموال .

١٦١ - وفيما يتعلق بالمادة ٥ ("المصادرة") أفادت إسرائيل وبلجيكا وتايلند وقبرص ونيوزيلندا وهولندا بأنها صاغت مشاريع قوانين ستمكنها من اقتفاء أثر العائدات المكتسبة من الاتجار غير المشروع وتجميد هذه العائدات والاستيلاء عليها ومصادرتها . وأفادت حكومة قبرص بإحراز تقدم نحو سن مشروع قانون يخول المحاكم سلطة الأمر بالكشف عن المعلومات السرية ، مثل المعلومات المتعلقة بالحسابات المصرفية .

١٦٢ - وأفادت حكومتا نيوزيلندا وهولندا بأنه يجري إعداد تشريع بشأن إجراءات تسليم المجرمين تمشيا مع المادة ٦ ("تسليم المجرمين") . وأوضحت حكومة هولندا أيضا أنها قد أعدت تشريعا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة .

١٦٣ - وفيما يتعلق بالمادة ١١ ("التسليم المراقب") ، أشارت حكومة تركيا إلى أنه يجري إعداد مشروع قانون بشأن هذه الطريقة لإنفاذ القوانين . وأفادت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأنه يجري الاضطلاع بأعمال تحضيرية بشأن هذا الموضوع .

١٦٤ - وقدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وبيرو والصين والفلبين ونيوزيلندا وهولندا تقارير تفيد باعتماد أو إعداد تدابير للمراقبة بشأن المواد التي كثيرا ما تستخدم في التصنيع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، وذلك وفقا لاتفاقية عام ١٩٨٨ .

١٦٥ - وفي قبرص ، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بإنشاء هيئة وطنية لمراقبة المخدرات . وفي زامبيا ، أنشئت لجنة لإنفاذ قوانين المخدرات في إطار وزارة الداخلية .

١٦٦ - وتمشيا مع الفقرة ٥٤ من برنامج العمل العالمي ، التي طُلب فيها النظر في إبرام اتفاقيات ثنائية واقليمية ومتعددة الاطراف تستهدف قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، أفاد عدد من الحكومات بإبرام اتفاقات ثنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

١٦٧ - وأفيد بأنه قد جرى بقدر من النجاح ، في جميع المناطق الجغرافية ، تنفيذ مجموعة واسعة التنوع من البرامج لعلاج مسيئي استعمال المخدرات وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع . وقد تميّز أنجح هذه البرامج باتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات في كثير من الحالات يرمي إلى إعادة الإدماج في المجتمع ، اعتمادا على الموارد المجتمعية القائمة وعلى أسرة مسيء الاستعمال .

١٦٨ - وبالنسبة الى تقييم مدى إساءة استعمال المخدرات وتعاطيها وتنظيم شبكات شاملة لجمع البيانات وتقييمها ، قام كل بلد تقريبا ببذل جهود في هذا الاتجاه . كما سعت جميع البلدان تقريبا سعيا نشطا في مجال منع إساءة استعمال المخدرات عن طريق التثقيف . أما بالنسبة لمنع إساءة استعمال المخدرات في مكان العمل ، فلم تقدم تقارير إلا عن عدد قليل من الأنشطة المحدودة . وذكرت بعض البلدان أنها تولي اهتماما أكبر لإساءة استعمال الكحوليات ، وبدا أن بلدانا أخرى ترى أن وجود جزاءات قانونية ضد هذا التصرف أمر كاف . وقد بذلت بلدان عديدة جهودا ملموسة ، وبخاصة في الأمريكتين ، في مجال تطوير برامج المنع التي تضطلع بها الجماعات المدنية والمجتمعية وجماعات المصالح الخاصة ووكالات إنفاذ القوانين . وقد تنوعت الاستجابة في مجال توفير ممارسة الانشطة في أوقات الفراغ خدمة للحملة المستمرة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . والصعوبات التي جوبهت في تقييم كفاءة البرامج المختلفة جعلت من العسير في كثير من الحالات تبرير هذا الهدف في البلدان التي توجد بها احتياجات أكثر الحاحا . والوعي منتشر على نطاق واسع بدور وسائط الإعلام في منع اساءة استعمال المخدرات ، ولكن المشكلة هي الإحاطة بكيفية استخدام قدرة هذه الوسائط .

١٦٩ - وقد وردت من افريقيا إفادات عن مجموعة واسعة التنوع من التدابير الرامية الى العلاج والتأهيل وإعادة الدمج في المجتمع . ويبدو أن إشراك الأسرة قد أدى إلى

إحراز قدر من النجاح . ويجري بذل جهد للتحقق من حجم مشكلة المخدرات وتنفيذ اجراءات وقائية ولكن المساعدة الدولية أمر لازم . وقد بدئ في التعاون بين البلدان الافريقية ، وهناك خطط للاستمرار في ذلك . ومعظم الاعمال في مجال المنع يُضطلع به في ميدان التثقيف ، ويجري ذلك عادة عن طريق إجراءات مفردة أو بواسطة تدريب الفنيين . ولا تمثل أماكن العمل البيئة الرئيسية لتلك التدابير . وقد بدأت المجتمعات المحلية في الاشتراك في جهود المنع ، ويتبين من تنوع الردود المنشأ المحلي لتلك المبادرات . أما أنشطة أوقات الفراغ فهي في معظم الحالات جهود آنية . وفي بعض الحالات ، تعطى المعلومات بصفة مستمرة عن طريق الاذاعة .

١٧٠ - وتفيد التقارير الواردة من الامريكتين بإحراز قدر من النجاح في مجالات العلاج والتاهيل وإعادة الدمج في المجتمع . وقد اتبع نهج جديد متعدد التخصصات في العلاج وإعادة الدمج في المجتمع أدى الى نتائج طيبة . وقد اضطلع بالعديد من الانشطة الجديدة في مجال المنع ، ويبذل جهد كبير في تشكيل تلك الانشطة وتنسيقها ، وهو ما يتضح من وجود بعض خطط وبرامج العمل الوطنية . وقد أُحرز تقدم مهم في تقييم مشكلة اساءة استعمال المخدرات . وقد أدمج عنصر التثقيف بشأن اساءة استعمال المخدرات في كثير من البرامج المدرسية ، وأصبح تدريب الفنيين والآباء أكثر شيوعا ، كما يجري تكييف البرامج كي تناسب الفئات المستهدفة والاحتياجات والظروف المحلية . وقد نظمت حلقات دراسية استجابة لطلبات من الشركات وتتزايد الانشطة المضطلع بها في أماكن العمل ، بمشاركة الموظفين ، لمكافحة اساءة استعمال المخدرات . وكان هناك تركيز في معظم الحملات على التحسين العام للصحة . وفي بعض البلدان ، كان هناك تركيز شديد على أهمية اشراك المجتمعات المحلية . كما نظمت معظم البلدان حملات متعددة الوسائط لتوفير المعلومات للشباب ولآبائهم .

١٧١ - وتفيد التقارير الواردة من آسيا والشرق الاقصى بإحراز نجاح فيما يتعلق ببعض البرامج التي ركزت على اتباع نهج شامل في العلاج يستهدف إعادة الدمج في المجتمع ، اعتمادا على الموارد المجتمعية . وتضمن بعضها أيضا عنصرا عسكريا أو دينيا . وقد حاولت معظم البلدان أو الاقاليم تقييم اساءة استعمال المخدرات إما من منظور انفاذ القوانين أو من منظور الطلب على المخدرات . وتبذل جهود نشطة بصفة خاصة من جانب بلدين واقليم واحد لخفض الطلب على المخدرات . وقد وضع هؤلاء نظما مختلفة لتقييم طبيعة ومدى اساءة استعمال المخدرات في اقليم كل منهم وهم في سبيل توسيع تلك النظم وتحسينها . ويجري تنفيذ عدة أنشطة في ميدان المنع ، وبخاصة في مجال التثقيف ، مع التركيز على تحسين الصحة . وقد جرى استطلاع بعض النهج والبرامج المبتكرة والمتعددة الجوانب للوصول الى القطاعات المختلفة من السكان .

١٧٢ - وفي أوروبا تنوعت النهج والاهداف المتعلقة بالعلاج والتأهيل وإعادة الدمج في المجتمع من بلد الى آخر من البلدان التي قدمت تقارير . فقد تضمن بعضها تحسين الرفاه البدني والاجتماعي لمسيئي استعمال المخدرات بوصفه هدفا ، ورأت بلدان أخرى أن الامتناع التام هو الهدف الوحيد ، في حين قبل بعضها الآخر المداومة على إعطاء الميثادون لأجل طويل بوصف ذلك خطوة لازمة نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في الامتناع وذلك فيما يتعلق بالاتكال الافيوني . وقد كشفت التقارير عن وجود تنوع واسع في النُهُج وفي حالات اساءة استعمال المخدرات . أما أنشطة تقييم مدى إساءة استعمال المخدرات فهي تمارس على نطاق واسع ، وتستخدم في معظمها البيانات المستمدة من الانشطة العلاجية أو الدراسات الاستقصائية المدرسية . وأما عنصر التثقيف المتعلق بالمخدرات فهو بوجه عام مدمج في المناهج الصحية المدرسية ولكنه يشمل أيضا مشاركة الآباء والمجتمعات المحلية . ويمثل تدريب الفنيين عنصرا هاما في الجهود التثقيفية بالنسبة لمعظم البلدان . وتتسم برامج العمل المجتمعي بأنها محلية الى حد كبير ولا تمثل جزءا من الخطط الوطنية ، كما هو الحال في بعض المناطق الاخرى . وتتركز التدابير المضطلع بها في أماكن العمل حول منع استعمال الكحوليات ، حيث أن اساءة استعمال المخدرات في أماكن العمل لا تعتبر مشكلة رئيسية . ويجري تشجيع ممارسة الانشطة في وقت الفراغ ، بمشاركة المجتمعات المحلية وجماعات المصالح الخاصة في كثير من الحالات . وتُبذل أيضا جهود لتبصير وسائط الإعلام وتثقيفها بشأن اساءة استعمال المخدرات .

١٧٣ - وتفيد التقارير الواردة من الشرق الأدنى والأوسط بتحقق بعض النتائج الطيبة في مجالات العلاج والتأهيل وإعادة الدمج في المجتمع . ويمكن تمييز مسارين للتطور ، أولهما نهج يركز على تحسين الصحة وثانيهما نهج يركز على الردع وإنفاذ القوانين . أما تقييم مدى إساءة استعمال المخدرات ، فإن معظمه يستند الى دراسات استقصائية ، كما يبذل جهد لإنشاء نظم للرصد . ونُفذت في بعض البلدان برامج واسعة النطاق للتثقيف بشأن المخدرات ، بما في ذلك التعليم في المدارس بشأن المخدرات ، وتدريب الفنيين ، والأنشطة الخارجة عن المنهج الدراسي ، في حين يتوفر التثقيف بشأن المخدرات في بلدان أخرى عن طريق عقد الحلقات الدراسية وإلقاء المحاضرات في المدارس والجامعات . وجرى تطوير بعض الانشطة لدعم المبادرات المتخذة في أماكن العمل بهدف منع اساءة استعمال المخدرات . وقد ثارت شواغل في حالات كثيرة بشأن الآثار السلبية التي يحتمل أن تنجم عن حملات وسائط الإعلام الجماهيري .

١٧٤ - وأفادت التقارير بتحقق بعض النتائج الطيبة لبرامج العلاج والتأهيل وإعادة الدمج في المجتمع المضطلع بها في أوقيانيا . وتُستخدم على نطاق واسع برامج المداومة على إعطاء الميثادون . وأُفيد عن وجود مجموعة من شبكات جمع البيانات وأنشطة المنع . مع توفر درجة عالية من الوعي والالتزام بإيجاد أنشطة تكفل خفض الطلب على المخدرات . ويجري أيضا معالجة مشكلة اساءة استعمال المخدرات في أماكن العمل .

الحواشي

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٢٠ ، رقم ٧٥١٥ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٩٧٦ ، رقم ١٤١٥٢ .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، رقم ١٤٩٥٦ .

(٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XI.6 .

(٥) تقرير المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، فيينا ١٧-٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.I.18) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

(٦) مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، هافانا ، ٢٧ آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، تقرير أعدته الامانة العامة (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.IV.2) ، الفصل الاول ، الفرع جيم .

المرفق

قائمة بالأهداف الواردة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة اساءة استعمال المخدرات

أولا - منع وتقليل الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤشرات العقلية

الهدف ١ - تقييم مدى إساءة استعمال المخدرات وتعاطيها .

الهدف ٢ - تنظيم شبكات شاملة لجمع البيانات وتقييمها .

الهدف ٣ - الوقاية عن طريق التثقيف .

الهدف ٤ - منع تعاطي المخدرات في مكان العمل .

الهدف ٥ - برامج المنع التي تضطلع بها الجماعات المدنية والبلدية وذات المصالح الخاصة وأجهزة إنفاذ القوانين .

الهدف ٦ - القيام بأنشطة أوقات الفراغ بما يخدم الاستمرار في حملة مكافحة إساءة استعمال المخدرات .

الهدف ٧ - دور وسائط الإعلام .

ثانيا - مراقبة العرض

الهدف ٨ - تعزيز النظام الدولي لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية .

الهدف ٩ - الاستخدام الرشيد للمستحضرات الصيدلية المحتوية على مخدرات أو مؤثرات عقلية .

الهدف ١٠ - تعزيز مراقبة التحركات الدولية للمؤثرات العقلية .

الهدف ١١ - التدابير المتعلقة بزيادة عدد المؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة .

الهدف ١٢ - مراقبة الحركة التجارية للسلائف وكيماويات ومعدات محددة .

الهدف ١٣ - مراقبة أشباه المواد الخاضعة للمراقبة الدولية .

الهدف ١٤ - تحديد مواقع الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة .

الهدف ١٥ - القضاء على الزراعة غير المشروعة .

الهدف ١٦ - إعادة تعمير المناطق التي كانت تزرع سابقا بمحاصيل العقاقير غير المشروعة .

ثالثا - قمع الاتجار غير المشروع

الهدف ١٧ - تعطيل شبكات الاتجار الرئيسية .

الهدف ١٨ - تعزيز استعمال أسلوب التسليم المراقب .

الهدف ١٩ - تيسير تسليم المجرمين .

الهدف ٢٠ - المساعدة القضائية والقانونية المتبادلة .

الهدف ٢١ - مقبولية الأدلة المستمدة من عينات المضبوطات الضخمة من العقاقير .

الهدف ٢٢ - اتخاذ تدابير كافية لزيادة فعالية الأحكام الجزائية .

الهدف ٢٣ - مصادرة معدات وإيرادات الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

الهدف ٢٤ - تشديد مراقبة انتقال العقاقير عبر نقاط الدخول الرسمية .

الهدف ٢٥ - تعزيز مراقبة الحدود الخارجية وآلية المساعدة المتبادلة في إطار الاتحادات الاقتصادية للدول ذات السيادة .

الهدف ٢٦ - مراقبة الطرق البرية والمائية والجوية المؤدية الى الحدود .

الهدف ٢٧ - مراقبة استخدام البريد الدولي للاتجار بالمخدرات .

الهدف ٢٨ - مراقبة السفن في أعالي البحار والطائرات في المجال الجوي الدولي .

رابعا - العلاج وإعادة التأهيل

الهدف ٢٩ - نحو سياسة للعلاج .

الهدف ٣٠ - حصر طرائق وتقنيات العلاج والتأهيل المتاحة .

الهدف ٣١ - اختيار برامج العلاج الملائمة .

الهدف ٣٢ - تدريب الموظفين المعنيين برعاية مدمني العقاقير .

الهدف ٣٣ - خفض معدل الإصابة بالأمراض وعدد حالات العدوى المنقولة من خلال عادات تعاطي العقاقير .

الهدف ٣٤ - تقديم الرعاية للمجرمين المدمنين للعقاقير في إطار نظام القضاء الجنائي والسجون .

الهدف ٣٥ - إعادة الإدماج الاجتماعي للاشخاص الذين أنهوا برامج العلاج والتأهيل .

- - - - -